مجلة دراسات تاريخية: ملف (١)

موضوع الملف: "أعمال لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب ومستجداتها منذ صدور قرار التفعيل في آب ٢٠١٦ حتى اليوم"

محتويات الملف بعد الكلمة الأولية:

أولاً)- موجز عن تكوين أطر العمل العلمية والتنظيمية ومستلزماته الضرورية فيما يخصّ "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" منذ قرار التفعيل في آب ٢٠١٦.

ثانياً)- حول خطة العمل لتحسين مجلة "دراسات تاريخية".

ثالثاً)- مسعى التوحيد المعرفي والمنهجي والمنشورات الموزعة:

- **النشرة الأولى الموزعة: ورقة العمل المقترحة (وفيها حول الوثائق ومسيرة تطور لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب والمنطلقات الأساس والمستلزمات وخطة العمل).**
- **النشرة الثانية الموزعة: الدليل العلمي للمفاهيم والمصطلحات التاريخية.**
- **النشرة الموزعة الثالثة: إضاءات على مضامين بعض المسميات والمصطلحات الإشكالية والمحورية في كتابة التاريخ ومنه تاريخ سوريا والعرب عموماً.**

****

كلمة أولية

نعلم أنّ لدى كثيرين اهتماماً كبيراً، يُشْكر ويُقَدّر لهم، بمسيرة "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" ومجلة "دراسات تاريخية"، التي ارتبطت بهذه اللجنة وجوداً وهدفاً ووسيلةً، والتي كان نشاطها الأول عام ١٩٧٧ هو قيامها في أول عدد لها، المعنون بـ"مشروع كتابة تاريخ العرب"، بنشر ما يتعلق بأعمال اللجنة التحضيرية التي أعدّت هذا المشروع كورقة عمل لمناقشته في الندوة التي نظمتها هذه اللجنة وعقدتها في المدّة ما بين ٢٠-٢٢ كانون الأول ١٩٧٧، وما يتعلق بتقارير اللجان المعنية فيها وتوصياتها، وكذلك "الإجراءات التنفيذية المقترحة".

وعليه، وأسوةً بهذا النشر للمبادرة الأولى في هذا المشروع، واحتراماً لهذا الاهتمام، ومن منطلق حرصنا جميعاً على تتبع مستجدات إنجازات أمور وطننا الغالي سوريا، يسعدنا أن نقدّم إليكم، في ملفّنا الأول في هذا العدد من المجلة، صورة متكاملة عن عمل ومستجدات مشروع "إعادة كتابة تاريخ العرب" المهم على المستويات كلّها، سورياً وعربياً وإنسانياً، منذ صدور قرار التفعيل، والمتضمن بالطبع، أي هذا الملف، الحديث عن المتغيرات الأخرى المتعلقة بمجلة "دراسات تاريخية" والمنفّذة في هذا العدد ولا نريد ذكرها في كلمتنا هذه منعاً من التكرار، آملين أن تكون معبرة بشكل موضوعي ملموس عما قدمناه من إنجازات أولية ضرورية بشأن هذا المشروع وهذه المجلة، متمنين أن تحوز على تقديركم ورضاكم الذي يهمنا كثيراً، علماً أننا، ونطلب العذر، لا يمكننا نشر كلّ شيء أنجزناه ومنه المفردات والهيكل العام وغيرهما.

أعمال "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" ومستجداتها منذ صدور قرار التفعيل في آب ٢٠١٦ حتى اليوم

أولاً: موجز عن تكوين أطر العمل العلمية والتنظيمية ومستلزماته الضرورية فيما يخصّ "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" منذ قرار التفعيل في آب ٢٠١٦:

البداية، بالطبع، كانت صدور قرار التفعيل، في آب ٢٠١٦، من السيد الأستاذ الدكتور محمد حسان الكردي رئيس جامعة دمشق، مشكوراً، بتشكيل هيئة تحرير مجلة "دراسات تاريخية" وبتكليفي بمهمة رئاسة التحرير وتفعيل إنجاز مشروع "إعادة كتابة تاريخ العرب". أدركت أنّ المهمة غاية في الأهمية والصعوبة معاً، وكان إدراكي لأهميتها بالذات عنصراً رئيساً في قبولها، رغم صعوباتها التي أزالت تخوفي منها تأكيدات السيد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور محمد حسان الكردي، والسيد نائبه لشؤون البحث العلمي الأستاذ الدكتور محمد غريب، على حرصهما الدائم على تقديم ما يلزم لإنجاح هذا التفعيل وتحقيق مشروع إعادة تاريخ العرب، وأنا أشكرهما على كلّ ما قدموه. باشرنا بعد ذلك تكوين أطر العمل العلمية والتنظيمية ومستلزماته الضرورية كلياً، وفق المبادئ والخطوات الآتية:

١)- كان علينا بداية ألّا نبدأ من الصفر، وإنّما من مجمل المبادرات السابقة عن عملنا التي كنّا نجدها مهمة، ولاسيما السورية منها، فدرسناها ووضعنا ورقة عملنا المقترحة برؤية تبني إيجابياتها وتجنب سلبياتها. وكان أول ما اختاروه جميعاً مما جاء في هذه المبادرات هو مستلزمات العمل الضرورية لتنفيذ المشروع، وهي:

أ- وضع الإطار القانوني والإداري والمالي الذي سيعمل من خلاله المشروع، ومنه رصد ميزانية له تتناسب وحجمه، ووضع نظام مالي منطقي للكتابة والاستكتاب من داخل القطر ومن خارجه، كسفر وإقامةٍ، وكتنظيم مالي مقبول للكتابة.

ب- إيجاد مقرّ مجهّز خاص للجنة إعادة كتابة تاريخ العرب، مع سكرتاريا كافية عدداً (٣ على الأقل)، تتقن عملها وخاصة على الحاسوب والطابعة، ومستخدم. ويجب أن يحتوي هذا المقرّ قاعة اجتماعات ومكتبة صغيرة للوثائق والمصادر والمراجع المهمة للمشروع، وأن يُزَوَّد بالوسائل الضرورية للعمل، ومنها آلة للنسخ والتصوير.

٢)- اقترحت بوصفي رئيسةً للتحرير، ريثما يتمّ تأمين هذه المستلزمات، ولكي لا يضيع الوقت، تنفيذ خطة العمل الآتية التي هي ممكنة التنفيذ، **ولقد نفّذ معظمها فعلياً خلال هذه الأشهر القليلة**. أخذت هذه الخطة في حسبانها كلّ ما ذكرناه فضلاً عن وجوب مراعاة الظروف الصعبة التي يعيشها وطننا السوري الغالي، ومنها صعوبة التواصل مع الباحثين في الوطن العربي والعالم، مما فرض الاعتماد في تنفيذ مشروع "إعادة كتابة تاريخ العرب" على العناصر البحثية السورية بالدرجة الأولى، طبعاً كبداية فقط، وعلى أن يكون الباحث هو المسؤول عن تأمين وثائقه ومصادره.

اخترنا أسماء أكاديميين وباحثين سوريين معروفين بعطاءاتهم العلمية المميزة علمياً ووطنياً وقومياً. ونظراً إلى الثقة بوجود سهولة التمييز، لمن أراد، بين الحقائق التاريخية العلمية الموثقة التي هي هدفنا وعمادنا والأخرى المزورة التي علينا تصحيحها، وللثقة بمعظم زميلاتنا وزملائنا في قسم التاريخ في جامعة دمشق، فقد تمّت دعوتهم جميعاً، بمختلف توجهاتهم، إلى المشاركة في لجان إنجاز مشروع "إعادة كتابة تاريخ العرب"، ولبّوا جميعهم هذه الدعوة مبينين حرصهم على هذه المشاركة. وكان لا بدّ من متغيرات تنظيمية قانونية فكان صدور الآتي:

أ- **صدرت في تشرين الأول ٢٠١٦ المذكرة بالقرار الجامعي بتشكيل لجنة موسعة لـ"إعادة كتابة تاريخ العرب"**(عددها ٥١ عضواً)، برئاسة السيد رئيس جامعة دمشق الأستاذ الدكتور محمد حسان الكردي، ونيابة السيد نائبه لشؤون البحث العلمي الأستاذ الدكتور محمد غريب، ورئاسة تحرير الأستاذة الدكتورة نجاح محمد. وتضم مجموعة أعضاء من كلّ اختصاص بتاريخ العصور المختلفة، القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة، فضلاً عن باحثين في العلوم المساعدة للتأريخ، ولاسيما الجغرافيا التاريخية والسياسية، والآثار، وعلم اللغات، والفنون وغيرها. ومهمتها الإشراف العام وإقرار المشروع حين تنفيذه، إضافة إلى مهام أعضائها في اللجان الفرعية منها، **والتي تمّ تشكيلها في القرار نفسه:**

١- **اللجنة الأولى هي لجنة الإشراف العليا** (عددها ٣٨ عضواً)، وفيها رئاسة التحرير وكبار الأساتذة المدعوين من خارج قسم التـاريـخ، والمتخصصين من داخله في جامعة دمشق، من كلّ اختصاص: بالتاريخ القديم، والوسيط، والحـديث، والمعاصر. ومهامها التخطيط والتوجيه والتنسيق والمتابعة والإشراف على التنفيذ والتقويم النهائي للمفردات وللبحوث المنجزة.

٢- **اللجان الثلاث التي هي لجان الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي:**

- أولاها لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في العصور القديمة.
- ثانيتها لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في العصور الوسطى- الإسلامية.
- ثالثها لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في العصور الحديثة والمعاصرة.

ثانياً: حول خطة العمل لتحسين مجلة "دراسات تاريخية":

١)- لمزيد من تقوية الصلات بين المجلة واللجنة فقد تمّ انضواء هيئة تحرير المجلة في إطار اللجنة الموسعة المذكورة، حيث تشكّلت من ضمن أعضائها.

٢)- أُجْري كثير من التنظيم في إطارها الإداري والفني والمالي، وفي طريقة عملها ومنها استماراتها إلخ...ويجري بعض التحسين في تجهيزات مقرها. وأصبحت تابعة فنياً ومالياً، مثلها مثل بقية مجلات جامعة دمشق، إلى هيئة هذه المجلات في هذه الجامعة.

٣)- وجود الإصرار على تحسين مستواها شكلاً ومضموناً، وخاصة في الشؤون المعرفية، بحيث نضمن وجود الانسجام المطلوب بين مضامين دراساتها وبحوثها المنشورة وبين الغاية من إصدارها، التي هي رفد مشروع إعادة كتابة تاريخ العرب وإغناؤه بالدراسات والبحوث المتميزة المتعلقة بهذا التاريخ. وسنعمل على تحسين أدائها بما يخدم أهدافها الأخرى الموضوعة، ومنها نشر البحوث المترجمة القيّمة في مجال تخصص المجلة، أي مجال تاريخ العرب، وتقوية التعاون العلمي بين المجلة والباحثين والعلماء العرب فيه، وتشجيع الباحثين العرب السوريين وغير السوريين على إنجاز بحوثهم الجديدة إلخ... ومن المتغيرات في هذا الشأن نذكر:

أ- العمل على قيام المجلة بنشر ملفات لإشكاليات وقضايا مهمة تتعلق بتاريخ العرب.

ب- السعي لرفع تعويضات التحكيم والكتابة والمكافآت في المجلة بشكل منطقي ومقبول.

ثالثاً: مسعى التوحيد المعرفي والمنهجي والمنشورات الموزعة

ككلّ عمل تأليف جماعي، فيه مختلف الرؤى، يجب على رئاسة التحرير التنسيق والإعداد لتكوين رؤية موحدة تكون المحرّك لكل عضو فيه، ليخرج المؤلف ككلٍّ منسجمٍ متناسق معرفياً وقيمياً ومنهجياً. لقد قمت، خلال أشهر فقط، بكلّ ما عليّ القيام به بهذا الشأن لتبدأ اللجان بالكتابة من خلال رؤية مشتركة، كما تدل المنشورات الموزعة

المتضمنة في هذا الملف التي كتبتها وأعددتها، وقامت هذه اللجان، بعد المناقشة، بإقرار الموافقة على ما تضمنته وأهمه الآتي:

١)- عن اسم المؤلَّف: بعد المناقشة للاسم المقترح (في اجتماع لجنة الإشراف العليا في١٥/١١ /٢٠١٦) "تمّ إقرار الاسم الآتي: "تاريخ العرب منذ بدايته حتى الزمن الراهن".

٢)- توحيد المنطلقات كمداخل للعمل وكمحركات وأهداف له معاً (في "ورقة العمل المقترحة" المرفقة وفي محضر جلسة "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب الموسعة" في ٢٠١٦/١٠/١٩).

٣)- توحيد مضامين المسميات والمصطلحات التاريخية المعرفية والمنهجية المعنية (في الدليل وفي نشرة "إيضاحات" المرفقيْن).

٤)- توحيد مفردات العمل لكل من العصور القديمة والوسطى-الإسلامية والحديثة والمعاصرة.

* * * * * * * * * * * * * * * * * * *

النشرة الأولى الموزعة:

ورقة العمل المقترحة

أقرّت في اجتماع "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب الموسعة"١٩/١٠/٢٠١٦: وهي حول أهمّ المنطلقات الأساس وأهمّ المستلزمات في عملية تنفيذ مهام "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" و"مجلة دراسات تاريخية"، وقد أقرّت المنطلقات أيضاً في اجتماع لجنة الإشراف العليا في ١١/١٥ ٢٠١٦

محتويات ورقة العمل المقترحة:

أولاً)- عن وثائق ورقة العمل المقترحة ومصادرها:

١- وقفة موجزة عند مسيرة دعوة "إعادة كتابة تاريخ العرب".

٢- موجز أبرز مبادرات "إعادة كتابة تاريخ العرب".

ثانياً)- أهمّ المنطلقات الأساس لعملية "إعادة كتابة تاريخ العرب".

ثالثاً)- أهم المستلزمات في عملية تنفيذ مهام مشروع "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب".

رابعاً)- خطة العمل فيما يخصّ تفعيل عمل "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" وتحسين عمل "مجلة دراسات تاريخية:

١- خطة العمل حول تحسين مجلة "دراسات تاريخية":

٢- خطة العمل فيما يخصّ تفعيل عمل "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب":

أ- وضع نظام مالي.

ب- تشكيل لجنة موسعة لـ"إعادة كتابة تاريخ العرب" ويتم من هذه اللجنة تشكيل اللجان الفرعية الآتية:

- لجنة الإشراف العليا.
- هيئة تحرير مجلة "دراسات تاريخية".
- لجان الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي.

أولاً)- حول وثائق ورقة العمل المقترحة هذه ومصادرها:

من المتفق عليه أن المنهج العلمي لأي بحث، وبخاصة في التأريخ، يرتبط، بالدرجة الأولى، بالدراسة العلمية الموضوعية لوثائق هذا البحث ومصادره عموماً. ولأنّ ورقتنا للعمل هذه تأتي في إطار البحث التأريخي، المتعلق بتنفيذ دعوة "إعادة كتابة تاريخ العرب"، فمن الطبيعي تبيان وثائقها ومصادرها، التي هي، بالضرورة، نتاج تطور مسيرة هذه الدعوة منذ بدايتها حتى اليوم، مما يوجب وقفة موجزة عندها، من خلال أبرز مبادراتها بالطبع، للوصول إلى هذه الوثائق والمصادر، وللوصول بالتالي إلى معطيات هذه المبادرات في نقاط توافقها واختلافها التي علينا الانطلاق منها وليس من نقطة الصفر، احتراماً للجهد والوقت والمنطق.

١- وقفة موجزة عند مسيرة دعوة "إعادة كتابة تاريخ العرب":

ارتبطت بداية دعوة إعادة كتابة التراث أو التاريخ القومي عند الأمم كلّها بحركة نهضتها ويقظتها القومية، المترافقة دوماً بما دعي بـ"النزعة الإنسانية" المؤمنة بعقل الإنسان وقدراته في الإصلاح والتحرر والبناء والنهوض والتوحيد والتقدم. وعليه فقد بدأت هذه الدعوة بالنسبة للأمة العربية مع تصاعد حركة يقظتها النهضوية، خاصةً في سوريا، منذ القرن التاسع عشر وما زالت مستمرة حتى اليوم، ولو جزئياً، على مستوى بعض الحكومات وبعض مؤسسات المجتمع المدني، في الجمعيات التاريخية المعنية وفي فعاليات بعض الأحزاب والجامعات والندوات والمؤتمرات والإعلام المسموع والمرئي والمقروء، في كثير من الكتب والبحوث والصحف والمجلات إلخ... ويعود استمرار هذه الدعوة بالطبع لسبب بسيط يؤلمنا جميعاً، وهو إخفاق العرب في إنجاز مشروعهم القومي النهضوي، ومنه إخفاق مؤرخيهم وباحثيهم المعنيين في إعادة كتابة تاريخهم بما ينسجم مع هذا المشروع ويخدمه، كما حصل في التجارب النهضوية العالمية جميعها.

درجة هذا الإخفاق- بالطبع- هي نسبية، وتختلف بين مبادرة وأخرى في عملية "كتابة" أو "إعادة كتابة" تاريخ العرب، فردية كانت أم جماعية، وفق تقييم طبيعة إنجازاتها وأهميتها النهضوية. يلاحظ أنّه في النصف الثاني من القرن العشرين وفي سنوات القرن الحادي والعشرين الذي نعيش، والتي منها سنوات تآمر ما دعي زيفاً بـ"الربيع العربي"، تعددت هذه المبادرات بشكل خاص نتيجة لازدياد الوعي التاريخي الوطني والقومي النخبوي والجماهيري معاً في الواقع العربي، رغم مرارته، كردّ فعل على انكشاف فظاعة حجم هذا التآمر الاستعماري لتحالف قوى الغرب والصهيونية والرجعية العربية والإقليمية والإرهاب، ولاسيما ما تعلق منه بسوريا القلب وصاحبة القرار الوطني المستقل الصامد.

والهدف، كما هو واضح ومعروف، محاولة تكريس ضعف الأمة العربية وتخلفها ومنع تطورها، لصالح محاولة تكريس قوة الكيان الصهيوني وأمنه علىّ الأصعدة كلها، وضمان حماية مصالح القوى الغربية، في دوام سيطرتها على السوق والبترول والغاز وغيرها من الثروات العربية. وهكذا رسمت مخططها لتنفيذ مشروعها للشرق الأوسط الجديد بتجزئة المجزأ وتفرقة الموحّد ليتحوّل هذا الشرق إلى كينونات دينية وعنصرية متصارعة، من خلال تحويل اختلاف "الرحمة" في المجتمع العربي، كما دعاه الرسول الكريم محمد (ص)، إلى خلاف التعصب "الذي ليس منّا" كما دعاه (ص) أيضاً، وتحويل جمال التنوع البنّاء إلى قباحة الإرهاب المدمّر، ولتتم محاولة تكريس الروابط الفئوية، القبلية والدينية والطائفية والعرقية والعنصرية، بديلاً عن الروابط الوطنية والقومية الجامعة.

يأتي هذا- بالطبع- في سياق المحاولات المستمرة لقوى هذا التآمر من أجل ترسيخ عوامل منع قيام أي مشروع قومي عربي نهضوي جامع من شأنه تكوين قوة عربية ذاتية قوية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، قادرة بالتالي على ضمان وجود أمن قومي عربي رادع لهذه القوى ومهدد لمصالحها. وتزداد خطورة هذا التآمر في امتداده ليشمل المجالات الحياتية جميعها، ومنها الثقافية التي كان من أهم معطياتها اتساع دائرة تزوير

التاريخ العربي وسرقة آثاره ومخطوطاته، وتشويه أهم ركائز كينونته الوجودية والحضارية، ولاسيما ما تعلق منها بالعروبة والإسلام، مما أبرز ضرورة التصحيح الذي لا يمكن أن يتمّ إلاّ من خلال القيام بعملية إعادة منهجية علمية موضوعية موثقة لكتابة التاريخ العربي. والآن ما أبرز المبادرات بهذا الشأن، التي شكّلت منشوراتها أهم المصادر والوثائق التي استندنا إليها؟

٢- موجز أبرز مبادرات "إعادة كتابة تاريخ العرب":

أ- مبادرات فردية جزئية مهمة في مجال إعادة كتابة التاريخ العربي، من أبرزها: مبادرة جواد علي (المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام)، ومحمد عزة دروزة (تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار من أقدم الأزمنة وهو ٨ مجلدات)، وفيليب حتّي (تاريخ العرب)، وطيب التيزيني (من التراث إلى الثورة، والفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى)، وأحمد داوود (موسوعة الخلق، والطبعة الرابعة من سلسلة سوريا وعودة الزمن العربي)، وعبد العزيز الدوري (التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية والوعي)، وعلي فهمي خشيم (مؤلفاته جميعها في كتابة التاريخ وعروبة اللغات القديمة) وقاسم عبده قاسم (إعادة قراءة التاريخ)، وغيرهم الكثير.

ب- مبادرات جماعية مهمة في مجال إعادة كتابة التاريخ العربي، يفاد في تمثُّل إيجابياتها على المستوى النظري وتجنب سلبياتها على المستوى التنفيذي، ونذكر أبرزها وفق التسلسل الزمني:

١- المبادرة السورية الأولى: قامت بها نخبة مثقفة سورية من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، القومية والسلفية والماركسية، وبتشجيع من الأحزاب العلمانية والتقدمية ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي، كردّ ضروري على قيام قوى التآمر الاستعماري المذكورة، منذ بداية مرحلة الحرب الباردة مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ولاسيما منذ التقارب العربي السوري والمصري من المعسكر

الاشتراكي وزعامته السوفييتية في الخمسينيات، بتوظيف الفكر السلفوي التكفيري لحزب الإخوان المسلمين ضدّ مبادئ القومية والعلمانية والحداثة والشيوعية، على أنّها "ملحدة". وازداد أصحابه شراسة، بشكل خاص، ضدّ نظام عبد الناصر في مصر منذ عام ١٩٥٢، وضدّ حزب البعث العربي الاشتراكي إثر استلامه السلطة في سوريا بعد ثورة ٨ آذار ١٩٦٣. ولأن الفكر المذكور هو تكفيري قد اعتمد على تزييف كبير لمعطيات التاريخ والتراث ومنه الدين والقومية، فقد كان من الطبيعي، وقد وضحت خطورته وخطورة ما تزامن معه من تزوير استشراقي مغرض لهذه المعطيات في تشويه العروبة والإسلام، وحجب دورهما الإنساني الحضاري العالمي، أن تبرز دعوة هؤلاء النخبة إلى ضرورة إعادة كتابة تاريخ العرب.

تمّت هذه المبادرة بتشجيع من وزارة الثقافة والإرشاد القومي وكان الوزير آنذاك سليمان الخش، ونفذتها عام ١٩٦٥ مجلة "المعرفة" الصادرة عنها، على شكل "استفتاء" أو "تحقيق" قام به فؤاد الشايب رئيس تحرير المعرفة آنذاك، حول موضوع "إعادة كتابة التاريخ القومي العربي": لمن يكتب، وكيف، ولماذاّ؟ ولقد اشترك فيه أبرز الباحثين النخب من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية المذكورة، ومنهم وفق الترتيب الأبجدي: أنور الرفاعي، وجورج طعمة، وزكي الأرسوزي، وسليمان الخش، وشبلي العيسمي، وظافر القاسمي، ومحمد المبارك، ومحمد عزة دروزة، ونور الدين حاطوم، وياسين الحافظ. وقد نشرت وزارة الثقافة والإرشاد القومي، عام ١٩٦٦، هذا التحقيق في كتاب بعنوان: "كيف نكتب تاريخنا القومي؟" ووقفت المبادرة عند هذا الإنجاز فقط، ونراه أحد أهم الإنجازات على المستوى النظري.

٢- مبادرة المذكرة التي تقدمت بها جامعة الكويت عام ١٩٧٢ إلى جامعة الدول العربية، تبدي فيها استعدادها للقيام بتنفيذ مشروع إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية، ولكن المشروع ألغي لأسباب أهمها إخفاق اجتماع الاسكندرية عام ١٩٧٤ في توحيد رؤية الباحثين الحاضرين لهذه الإعادة.

٣- مبادرة عبد العزيز الدوري التي تبنتها "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التابعة لجامعة الدول في مطلع التسعينيات من القرن الماضي حينما كان المدير العام للمنظمة هو الدكتور مسارع الراوي الذي يشترك مع الدوري في التوجه العروبي، فكان أن تألفت لجنة من المؤرخين العرب للإشراف على هذا المشروع برئاسة عبدالعزيز الدوري. وقطعت اللجنة شوطاً طويلاً في إعداد البحوث التي شملت ثمانين بالمئة من المشروع، ولكن مع نهاية ولاية الراوي وحلول محمد الميلي محله عام ١٩٩٤، حُلّت لجنة الإشراف على المشروع، ثم توقف المشروع بضع سنين إلى أن تألفت لجنة جديدة التزمت بإرسال البحوث الخاصة بكل دولة للحصول على موافقتها الرسمية عليها. ولأن كتابة التاريخ لا تتم وفق هذه الطريقة وبعيداً عن الروح المنهجية العلمية والمنطلق القومي توقف المشروع نهائياً.

٤- المبادرة السورية الثانية: قامت بها أيضاً نخبة مثقفة سورية من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية أيضاً، القومية والسلفية والماركسية، بعد ازدياد ووضوح خطورة استمرار شحن الواقع العربي بالفكر التكفيري المتطرّف ضدّ القومية والعلمانية والحداثة، وذلك مع ازدياد ممارسات الإرهاب المتمثلة خاصة بتتالي عمليات الاغتيالات والمجازر ضدّ عناصر وشخصيات وطنية متميزة، بدأت باغتيال الدكتور محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق عام ١٩٧٧، الحائز على عشرات الجوائز الدولية والعالمية ومحامي الدفاع الدولي في جنيف عن المناضلين الفلسطينيين.

إنّها مبادرة انطلقت بتشجيع من السيد الرئيس حافظ الأسد مدفوعاً بوعيه الذي عرف عنه لأهمية التاريخ أولاً، وبإدراكه لضرورة ما ذكر حول إعادة كتابة تاريخ العرب ثانياً، وقامت بتنظيمها وزارة الثقافة والإرشاد القومي في عامي ١٩٧٦-١٩٧٧، وكانت الوزيرة آنذاك السيدة أ. د. نجاح العطار. وتمّت برعاية حزب البعث العربي الاشتراكي بمؤسساته كلها لها، إضافة إلى مشاركة ودعم المؤسسات الثقافية في سوريا جميعها، ومنها وزارة الإعلام ووزارة التعليم العالي وجامعة دمشق.

بدأت بتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لمشروع كتابة تاريخ العرب في "موسوعة تكون بمثابة مرجع شامل في هذا التاريخ منذ أقدم عصوره حتى المرحلة الراهنة". وقد وضعت اللجنة هذا المشروع ونشرته في كراس عام ١٩٧٦، "ووزعته على أبرز المهتمين في الأقطار العربية ليكون أساساً لندوة موسعة تقوم بمناقشته واستكمال جوانبه النظرية والعملية". وبالفعل فقد عقدت هذه الندوة بين ٢٠-١٩٧٧/١٢/٢٢، اشترك فيها باحثون مهمون من مختلف الأقطار العربية، وأبرزهم وفق الترتيب الأبجدي، السادة الأساتذة الدكاترة: أحمد بدر، وأحمد طربين، وأسعد درقاوي، وبديع الكسم، وجورج صدقني، وجلال فاروق الشريف، وخيرية قاسمية، وذوقان قرقوط، ورشاد الإمام، وشاكر الفحام، وعبد العزيز الدوري، وعبد الكريم غرايبة، وعدنان البخيت، ومحمود الغول، ومحمد خير فارس، ومحمد محفل، ونجاح العطار، وهشام صفدي. وقد قامت مجلة "دراسات تاريخية"، في عام ١٩٧٨ بنشر هذا المشروع وخلاصة أعمال هذه الندوة حوله، في كراس بعنوان: "مشروع كتابة تاريخ العرب"، وهو من المهم الذي نشر بهذا الشأن أيضاً.

وحرصاً على استمرارية العمل ومتابعة تنفيذه قام السيد الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٨٠ بإنشاء "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" ومعظمها من أعضاء اللجنة التحضيرية والندوة المذكورة. ولكن اللجنة التي كانت تتغير أسماؤها من مدّة إلى أخرى بالطبع، لم تقم سوى بإصدار المجلة الفصلية المحكمة "دراسات تاريخية" باستمرار حتى يومنا هذا، إضافة إلى قيامها بالتنظيم لعقد بعض المؤتمرات التاريخية، حول بلاد الشام ودمشق في التاريخ.

٥- مبادرة الرئيس الليبي معمر القذافي عام ١٩٨٧، المتمثلة في عقد مؤتمر في العاصمة طرابلس حول فكرة "رؤية قومية لكتابة التاريخ"، برز فيها المؤرخ والباحث الليبي المعروف فهمي الخشيم، وطرحت فيه المشاريع والخطط.

٦- مبادرة الجامعة الدول العربية في إقرار ثمّ تنفيذ المشروع الذي طرحه الرئيس القذافي حول توفير كتاب مرجعي موضوعي علمي لتاريخ الأمة العربية الذي تعهد بتمويله. وسلمت أمانته إلى "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التي تولت التنسيق والمتابعة والإشراف على التنفيذ. وأسندت مهام التخطيط والتوجيه والتقويم إلى لجنة علمية من أحد عشر عضوًا من المؤرخين والأثريين في الوطن العربي. وشارك في كتابته حوالي ثلاثمئة مؤرخ وباحث، وأصدرته المنظمة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، باسم: "الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية"، في سبعة مجلدات، وعناوينها بتسلسلها الزمني هي: الجذور والبدايات، الإسلام وبناء الدولة، الأمة العربية الأوج والازدهار، الأمة العربية الضعف والتحدي، الأمة العربية في العصر العثماني، الأمة العربية التحديث والأخطار الأجنبية، الأمة العربية في القرن العشرين.

ونرى من الطبيعي أن يمدحه بعضهم على أنّه "كتاب مهم لبّى حاجة المكتبة العربية"، وأن ينقده بعضهم الآخر على أنّه "ناقص ومسيس ولا وجود فيه للقراءة المعرفية العلمية المنهجية الكاملة والمنسجمة مع أهداف ومبادئ كتابته في إبراز دور العرب ودورهم الحضاري كأصل للإنسان والحضارة وتصحيح معطيات التزوير والتشويه للتاريخ العربي عموماً".

٧- المبادرة السورية الثالثة: هي مبادرة جامعة دمشق، ممثّلة برئيس الجامعة السيد أ. د. محمد حسان الكردي، وبنائبه لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا السيد أ. د. محمد غريب، من أجل تفعيل عمل "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب". بدأت خطوتها الأولى بدعوة هذه اللجنة إلى اجتماع في ٢٠١٤/٦/١١، لإجراء المداولات حول وضع خطة لإطلاق عملها، ترأسه السيد أ. د. جمال العباس النائب السابق لرئيس الجامعة لشؤون البحث العلمي. ووفق ما جاء في كتابه إلى السيد رئيس الجامعة حول هذا الاجتماع هو أنّه كان عبارة عن مقترحات قدّمها الحضور حول

الشأن المذكور. وكلّف أ. د. جباغ قابلو بدراستها ورفع مذكّرة بأهم ما جاء فيها حول "وضع خطة استراتيجية لعمل لجنة كتابة تاريخ العرب" وحول "إطلاق عملها".

لم يحصل بعد ذلك أي جديد إلى أن بدأت الخطوة الثانية في مبادرة رئاسة جامعة دمشق في آب عام ٢٠١٦، بعد استلام السيد أ. د. محمد غريب لنيابة رئيس الجامعة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا. ويبرز في هذه المبادرة التصميم على تفعيل عمل لجنة كتابة تاريخ العرب وتحسين عمل مجلة "دراسات تاريخية". وكان أن بدأت التغييرات التي تحدثنا عنها. وقد جاء إعداد ورقتنا هذه في إطار هذه المبادرة لجامعة دمشق، وبحكم كوني سكرتيرة التحرير الجديدة للجنة والمجلة، مستندة فيها، فيما يخصّ تحديد منطلقات التفعيل والعمل ومستلزماتهما، إلى مصادر المبادرات المذكورة ووثائقها، إن فيما يخصّ عملية إعادة كتابة التاريخ العربي أو فيما يخصّ عملية تطوير مجلة "دراسات تاريخية" المرتبطة بهذه الكتابة التي هي الغاية والهدف، فما أبرز هذه المنطلقات وأهم هذه المستلزمات؟

ثانياً)- أهمّ المنطلقات الأساس لعملية "إعادة كتابة تاريخ العرب":

الملفت في معظم المبادرات المذكورة هو سعة نقاط اتفاقها، على المستوى النظري، حول كثير من المعطيات المحورية في هذه العملية التي اعتبرت المنطلقات الأساس لها. وكان من الطبيعي في ورقة عملنا هذه، اعتمادنا عليها في تكوين رؤيتنا فيها، التي دعوناها "جامعة" من هذا المنطلق. وكلمة الحق" التي يجب أن تقال أنّ المرجعية الأولى لنقاط الاتفاق هذه حول المنطلقات هي ما ذكرناه من منشورات المبادرتين السوريتين، عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٧، التي هي بعض من الثوابت التاريخية عموماً أيضاً:

١- المنطلق الأساس الأول: هو إدراك أهمية التاريخ، وأنّه، إذ هو وجود الأمة وذاكرتها وهويتها ومن أهمّ شروط نجاح استراتيجية كلّ تغيير نهضوي وتقدمي فيها، فإنّه يفرض نفسه كأحد العناصر الأساس في الأمن القومي لدول العالم المتقدم كلها، وعلى الصعد كافةً. وهذا مما يفسّر لماذا يأخذ تزوير التاريخ حيزاً مهماً في استراتيجية

العدو التآمرية، ولماذا تأخذ ضرورة تصحيحه بالمقابل حيزاً مهماً في كلّ استراتيجية وطنية نهضوية.

٢- المنطلق الأساس الثاني: هو القناعة بأن النظرة المنهجية العلمية الصحيحة للتاريخ هي التي تؤمن بغائيته، وبقوانين جدلية حركته وأحداثه ومعطياته في جانبيها السياسي والحضاري، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبوحدة أبعاده التي ترفض بالتالي أن تختزل أحداثه في الحدث السياسي، وأن تختزل أبعاده في البعد الماضوي، وتستوعب بالتالي استمرارية حركة التطور التاريخي وجدليتها، من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل.

٣- المنطلق الأساس الثالث هو تأكيد ضرورة مقولة "إعادة كتابة تاريخ العرب": إنّ دراسة المبادرات المذكورة تبين أنّ أصحابها يجمعون بأنّ تاريخ العرب قد كتب ولكن بمستويات منهجية مختلفة وبشكل متفرق بشراً ومكاناً وزماناً، بحيث لا يوجد أي كتاب واحد مرجعي جامع لتاريخ الأمة العربية ببلدانها جميعها وعلى مرّ عصورها منذ بداية وجودها حتى اليوم. وكان أن انقسموا إلى مدرستين: الأولى، ممثّلةً في مبادرات جامعة الدول العربية، تجد الضرورة في عملية كتابة هذا الكتاب المرجع الجامع، بمنهجية علمية موثقة وحيادية تبيّن الدور الحضاري العربي على مرّ العصور التاريخية ليس إلاّ (انظر مقدمة المجلد الأول من الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية"، وعنوانه: الجذور والبدايات، ٢٠٠٥).

أمّا المدرسة الثانية، ممثّلةً في المبادرات السورية ولاسيما الأولى والثانية، فهي إذ تقرّ، بضرورة وجود "موسوعة تكون بمثابة مرجع شامل للتاريخ العربي، إلاّ أنّها تؤكّد على ضرورة أن يتمّ هذا ليس من خلال تكرار التاريخ المكتوب برؤاه وأخطائه جميعها، وإنّما من خلال "إعادة كتابته" التي "لا تعني تزويره والخروج بمؤلفيه عن الموضوعية العلمية"(تحقيق مجلة المعرفة ١٩٦٦، ص١٦) بالطبع، وإنّما قراءته "بنظرة واعية

صحيحة" "لتحريره من سطحية عصر الانحطاط ومن فقدان الوعي الذاتي ومن دسّ المؤرخين الأجانب أو جهلهم" (تحقيق مجلة المعرفة ١٩٦٦، ص٧٩)، ولتصحيح معطيات التزييف والتزوير والتشويه فيه، الاستشراقي المغرض وغيره، ولينسجم هكذا مع متطلبات تعزيز قيم وحدة الأمة والاعتزاز بها وبإنجازاتها الحضارية وبدورها العالمي، كما هي الحال في كلّ تاريخ قومي لأمم العالم كلّها. ونحن لسنا بحاجة إلى التزوير وإنّما إلى ذكر الحقائق الموثقة فقط. وعليه فعلينا العودة في مبادرتنا هذه إلى تبني المصطلح الأصلي الصحيح الذي هو: "إعادة كتابة تاريخ العرب".

٤- المنطلق الرابع هو أنّ الهدف هو: "إعادة كتابة تاريخ العرب في موسوعة كاملة واحدة تؤكّد الوحدة العريقة للأمة العربية" (الكراس الذي نشرته مجلة دراسات تاريخية بعنوان: مشروع كتابة تاريخ العرب،١٩٧٧، ص٦)، وتبرهن بالوثائق أنّ مشرقها العربي القديم هو أصل الإنسان والحضارة.

٥- المنطلق الأساس الخامس هو أنّ من مبادئ العمل أن تجري كتابة تاريخ العرب ضمن منظورات ثلاثة هي: المنطلق الوحدوي أي الإيمان بوحدة الأمة العربية وبوحدة تاريخها التي لا تعني وحدة التفاصيل ونفي التنوع والخصوصية القطرية لتاريخ كل من أقاليمها، والفهم الحضاري للتاريخ الذي "يهدف إلى إبراز الجانب الإنساني من تاريخ العرب، وإعطاء هذه الأمة قيمتها الحضارية بين الأمم"، والتقيّد بأسلوب البحث العلمي(راجع الكراس نفسه...، مشروع كتابة تاريخ العرب، ١٩٧٧، ص٦-١٠).

٦- المنطلق الأساس السادس هو أنّ من مبادئ العمل: الرفض الكلّي "للتعصب العنصري ومشاعر التفرقة والعصبيات الدينية أو الطائفية، وكشف ما قدمه العرب من أسس حضارية للإنسانية، وبيان استمرارية هذه الأسس وفاعليتها" (الكراس نفسه، ص٩).

٧- المنطلق الأساس السابع هو ضرورة ضغط التفاصيل في التاريخ السياسي والأحداث الهامشية والتركيز على التاريخ الحضاري وإنجازاته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً" (الكراس نفسه، ص٩).

٨- المنطلق الأساس الثامن هو الإيمان بوحدة التاريخ الإنساني، من حيث كونه، تاريخاً مترابطاً بفعل وجود علاقةٍ جدليةٍ بين مختلف أقوامه وأممه ودوله ومؤسساته العالمية والإقليمية، وهذا ما يفسّر وجوب متابعة معطيات تاريخ الأمة العربية من خلال وضعها في سياقها الصحيح في إطار الأوضاع الدولية المحيطة بها، المتأثرة بها والمؤثرة فيها على مرّ العصور.

٩- المنطلق الأساس التاسع: هو الإيمان بجدلية الداخل والخارج في فهم الأحداث التاريخية وتحليلها، وعلى أنّ الداخل هو الأساس لأنّ تأثير الخارج لا يمكن أن يكون إلاّ من خلاله، مما يوجب على الباحث رفض التضخيم أو التحجيم لأيّ من العوامل الخارجية والداخلية، ومنها عامل المؤامرة، التي وكما عليه ألّا ينفي دورها في صنع الأحداث، فإن عليه ألّا يقوم بتضخيمها، وأن لا يقلل من دور العوامل الذاتية، ولكن دون جلد للذات أو تعصب لها على حساب الحقيقة، متطلعاً إلى بيان الدور الحقيقي لعوامل الداخل والخارج جميعها حتى يمكن الإفادة من عبرها ودروسها، بما يخدم بناء حاضر المجتمع النهضوي وصنع مستقبله الذاتي القوي الحضاري المتقدم.

١٠- المنطلق الأساس العاشر: هو القناعة بأن الكيفية المنهجية العلمية التي يجب اتباعها قائمة على الالتزام بقواعد منهجية البحث العلمي التاريخي، أي قواعد المعرفة التاريخية المنظمة القائمة على الرؤية الشمولية والمعالجة الموضوعية المستندة إلى التوثيق والنقد والتحليل، وإلى صحة الصياغة والتركيب، عرضاً ولغةً. وكذلك إلى فهم

المضمون النسبي لبعض المصطلحات، بمعنى تغيره من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وإلى مشروعية استخدام مصطلحات حديثة للدلالة على ظواهر قديمة بشرط أن يكون هذا الاستخدام ضمن إطار دلالاتها العلمية الصحيحة.

ثالثاً)- أهم المستلزمات في عملية تنفيذ مهام مشروع "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب":

من الطبيعي أن تأتي رؤيتنا لهذه المستلزمات استناداً إلى منشورات المبادرات المذكورة ولاسيما السورية، ووثائقها المعنية بها، ومنها مقترحات الإجراءات التنفيذية في كراس المشروع المذكور ص٧٠، ومقترحات الأعضاء الحضور في اجتماع اللجنة المذكور بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١، حول وضع خطة لتنفيذ مهام مشروع إعادة كتابة تاريخ العرب، ومذكرة أ. د. جباغ قابلو المقدمة إلى رئاسة الجامعة بناءً على هذه المقترحات، وأن تأتي تأكيداً على ما تضمنته جميعها من مطالب بتأمين المستلزمات الآتية:

- قيام إدارة الجامعة بوضع الإطار القانوني والإداري والمالي الذي سيعمل من خلاله المشروع (كأن يكون مركزاً بحثياً يتبع للأستاذ الدكتور رئيس الجامعة، أو أكاديمية أو جمعية تاريخية).
- رصد ميزانية خاصة للمشروع تتناسب وحجمه، ووضع نظام مالي منطقي.
- إيجاد مقرّ خاص للجنة مع سكرتارية تتابع أمور المراسلات مع الأساتذة الذين سيتمّ التواصل معهم من أجل الإسهام في المشروع. ويحتوي قاعة اجتماعات ومكتبة صغيرة.
- تكوين مكتبة للوثائق والمصادر والمراجع المهمة للمشروع، مزودة بوسائل الاتصالات الحديثة وآلات النسخ والتصوير، لتكون في خدمة الباحثين الذين سيعملون فيه.

وأقترح، ريثما يتمّ تأمين هذه المستلزمات، ولكي لا يضيع الوقت، تنفيذ خطة العمل الآتية في البند الرابع، التي هي ممكنة التنفيذ.

رابعاً)- خطة العمل فيما يخصّ تفعيل عمل "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب" وتحسين عمل "مجلة دراسات تاريخية:

١- خطة العمل حول تحسين مجلة "دراسات تاريخية":

أ- تمّت مؤخراً إجراءات هدفت، كما أُعْلِمت، إلى تنظيم إطارها الإداري والفني والمالي، وتحسين تجهيزات مقرها.

ب- أمور المجلة فيما يتعلق بشروط النشر جيدة، وستجرى بعض التغييرات عليها وعلى استمارة التحكيم.

ت- سنحرص على تحسين أداء المجلة شكلاً ومضموناً، بحيث نضمن وجود الانسجام المطلوب بين مضامين دراساتها وبحوثها المنشورة وبين الغاية من إصدارها، التي هي، كما جاء في كراس مشروع كتابة تاريخ العرب(ص ٧٠)، أن "تكون محكاً للأفكار وميداناً لعرض الآراء الجديدة كي يثبت الصحيح منها بعد مناقشته". والهدف هو رفد مشروع إعادة كتابة تاريخ العرب بالدراسات والبحوث المبتكرة المتعلقة بهذا التاريخ، التي ثبتت صحتها من خلال نشرها ومناقشتها على صفحاتها. وسنعمل على تحسين أدائها بما يخدم أهدافها الأخرى الموضوعة، ومنها نشر البحوث المترجمة القيّمة في مجالات تخصص المجلة، أي مجال تاريخ العرب، والتعاون العلمي بين المجلة والباحثين والعلماء العرب في مجالات تخصّص المجلة، وتشجيع الباحثين العرب السوريين وغير السوريين على إنجاز بحوثهم المبتكرة إلخ...

ث- سنعمل على أن تقوم المجلة بنشر ملفات لموضوعات وقضايا مهمة تتعلق بتاريخ العرب.

ج- ضرورة رفع تعويضات العمل ومكافآت التحكيم والكتابة في المجلة بشكل منطقي ومقبول.

ح- انضواء هيئة تحرير المجلة في إطار اللجنة الموسعة لـ"إعادة كتابة تاريخ العرب".

٢- خطة العمل فيما يخصّ تفعيل عمل "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب":

تأخذ هذه الخطة في حسبانها الظروف التي يعيشها وطننا السوري، ومنها صعوبة التواصل مع الباحثين في الوطن العربي والعالم؛ ممّا يفرض الاعتماد في تنفيذ مشروع "إعادة كتابة تاريخ العرب" على العناصر البحثية السورية بالدرجة الأولى، ولو بداية فقط، وعلى أن يكون الباحث هو المسؤول عن تأمين وثائقه ومصادره؛ ممّا يستدعي إعطاءه مكافأة معقولة ومقبولة. وعليه فالبداية في خطتنا هي مع الجانب المالي:

أ- **وضع نظام مالي** يحدد مكافآت العمل في هذا المشروع بشكل منطقي ومقبول.

ب- **تشكيل لجنة موسعة لـ"إعادة كتابة تاريخ العرب"**، تضم، على الأقل، سبعة أعضاء من كلّ اختصاص بتاريخ العصور المختلفة، القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة، فضلاً عن باحثين في العلوم المساعدة لعلم التأريخ، ولاسيما الجغرافيا التاريخية والسياسية، والآثار، وعلم اللغات، وغيرها. والمعيار في اختيار الأعضاء هو تحديد درجة مقدرته العلمية بناءً على السيرة الذاتية العلمية لكلّ منهم. وتُشكّل من هذه اللجنة اللجان الفرعية الآتية:

- **لجنة الإشراف العليا**، وفيها رئاسة التحرير وكبار الأساتذة المدعوين من خارج قسم التاريخ، وعضوان أستاذان من كلّ اختصاص بالتاريخ القديم، والوسيط، والحديث، والمعاصر. ومهامها التخطيط والتوجيه والتنسيق والمتابعة والإشراف على التنفيذ والتقويم النهائي للمفردات وللبحوث المنجزة.

- **هيئة تحرير مجلة "دراسات تاريخية".**

- **لجان الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي:**

- لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في العصور القديمة.
- لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في العصور الوسطى.
- لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في العصور الحديثة.
- لجنة الكتابة والاستكتاب ومتابعة التنفيذ والتقييم الأولي للبحوث المنجزة عن تاريخ العرب السياسي والحضاري في الأزمنة المعاصرة.

****

النشرة الثانية الموزعة

الدليل العلمي للمفاهيم والمصطلحات التاريخية
(أقرّ في اجتماع "لجنة إعادة كتابة تاريخ العرب الموسعة" في ٢٠١٦/١٠/١٩)

المفهوم: هو ما يفهم في العقل والذهن من معنى أو قصد لأي مصطلح أو مسمى أو موضوع، وتتفاوت صحته بتفاوت مدى اقترابه من الصحة العلمية لهذا المعنى أو لهذا القصد.

مفهوم العلم في مجالات العلوم الإنسانية أو الاجتماعية ومنها علم التاريخ: **هو "المعرفة المنظمة" الموضوعية:** دراسةً وكتابةً وتوثيقاً ومنهجيةً.

المفاهيم الأساس: هي، بالنسبة إلى أي علم أو موضوع، المفاهيم ذات الدلالات العقلية والذهنية لمصطلحات وأسس بنائه المعرفي التي لا يمكن لمضامينه ومعطياته أن تكون مفهومة من دونها.

المفاهيم الأساس لعلم التاريخ:

أولاً)- ماهية علم التاريخ: هو المعرفة المنظمة الموضوعية لكلّ من عناصره الثلاثة التي يتألّف منها، أي عنصر **التاريخ**، وعنصر **التأريخ**، وعنصر **منهجية البحث التاريخي.**

ثانياً)- مفهوم عنصر التاريخ:

١- **مفهومه العام:** هو مسيرة حركة تطور الإنسان والحياة والكون من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل. يكوِّن بمفهومه الموسوعي هذا مادة علم التاريخ، ويعطيه بالتالي صفته الموسوعية التي يتفرد بها بين العلوم كلّها، والتي تعني أنّ كلّ كائن

وكلّ فعل، سياسياً كان أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً، ما دام هو موجود، فهو يخضع حكماً لحركة التطور، حركة التاريخ، ليكون داخل التاريخ.

٢- **مفهومه الخاص: هو مسيرة حركة تطور أمر أو موضوع محدد ما قد يتسع أو يضيق، كأن يكون تاريخ الإنسان (Anthropology) أو تاريخ الأرض أو دمشق أو فرد أو دولة أو ظاهرة إلخ... وما يهمنا نحن هنا هو التاريخ البشري.**

٣- **التاريخ البشري:** هو مسيرة حركة تطور الإنسان والمجتمع البشري والدول في عناصرها الثلاثة: الشعب والأرض والسلطة، ويتفرع في فرعين مترابطين جدلياً، أي يتبادلان فعلي التأثر والتأثير: **الأول هو التاريخ السياسي، والثاني هو التاريخ الحضاري** والفصل بينهما نظري فقط لتسهيل دراستهما ليس إلاّ، فما هو مضمون كلّ منهما؟

أ- **التاريخ السياسي:** هو حركة تطور الأحداث المتعلقة بمتغيرات عنصر السلطة في الدولة، أي بمتغيرات أنظمة الحكم والحكام في الدول، كبنية (الهوية الاجتماعية والسياسية للفئات الحاكمة: وطنية أم أجنبية؟ إقطاعية أم برجوازية أم عمالية إلخ...؟)،وكإيديولوجيا (فكرها السياسي المهيمن)، وكطبيعة (وطنية أم استعمارية؟ فردية مؤسساتية؟ استبدادية أم ديمقراطية؟)، وكمؤسسات(تشريعية وإدارية وقضائية وتنفيذية وإدارية)، وكوعي سياسي. والمتعلقة بمتغيرات العلاقات المتبادلة بين أنظمة الحكم والحكام وبين المحكومين أو الشعوب على مستوى الداخل، وبينهما وبين بقية حكومات العالم وحكامه على مستوى الخارج، وبسياسة الحكم الخارجية والداخلية في مختلف الميادين الحياتية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- **التاريخ الحضاري:** هو حركة تطور الدولة بعناصرها الثلاثة، الأرض والشعب والسلطة، في كلّ ميدان من ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وليتفرع بناءً عليه في أربعة فروع:

- **التاريخ الحضاري-السياسي:** هو حركة التطور المتعلقة بمتغيرات مفاهيم السلطة عموماً، كبنية، وكطبيعة، وكمؤسسات، وكإيديولوجيا، وكوعي سياسي لسبل ضمان القوة الذاتية السياسية الوطنية، ومنها الأمنية والعسكرية الرادعة والقادرة على حماية الوطن.

- **التاريخ الحضاري-الاقتصادي:** هو حركة تطور إنتاج المجتمع في مجالات الاقتصاد أو البنية التحتية للمجتمع، أي علاقات الإنتاج وقواه وأدواته، وبالزراعة والحرفة، والصناعة، والتجارة، والنقد، ووسائل النقل، فضلاً عن الوعي الاقتصادي لسبل ضمان القوة الذاتية الاقتصادية الوطنية.

- **التاريخ الحضاري-الاجتماعي:** هو حركة التطور المتعلقة ببنية الشعب أو المجتمع وبأوضاعه العامة: أي بتركيبة المجتمع، وبالعلاقات الاجتماعية، وبالمجتمع المدني، والأسرة، والمرأة، والطفل، والعادات والتقاليد، والتعليم، والصحة، والهجرة، ومستوى المعيشة، وبالواقع السكاني، فضلاً عن الوعي الاجتماعي لسبل ضمان القوة الذاتية المجتمعية الوطنية ومنها الوحدة الوطنية.

- **التاريخ الحضاري-الثقافي:** هو حركة تطور إنتاج المجتمع في مجالات الثقافة أو البنية الفوقية للمجتمع: أي الفكر (المادي والروحي في مختلف ميادينه، ومنه الفكر السياسي والديني والفلسفي)، والعلوم، والأدب، والفنون، إضافة إلى الوعي الثقافي لسبل ضمان القوة الذاتية الثقافية الوطنية ومنها تصحيح التاريخ المزور والمشوه.

٤- **حركة التطور**: الانتقال المستمر عبر الزمن والفعل من القديم إلى الجديد، في سلسلة من فعلي النفي ونفي النفي، من خلال **قوانين حركة التطور الجدلية وقانون العلاقة الجدلية بين المادة والروح أو الفكر**.

أ- **قوانين حركة التطور الجدلية:** هي ثلاثة قوانين: أولها صراع الأضداد. وثانيها التراكم الكمي يؤدي إلى تحول كيفي، أي إلى نفي هيمنة القديم لصالح هيمنة الجديد. والثالث قانون نفي النفي أي نفي الجديد وتحوله إلى قديم لصالح جديد آخر،

وهكذا دواليك في سلسلة حركة مستمرة من القديم إلى الجديد. وكان العرب القدماء هم أول من عبروا عن هذه الحركة في أساطيرهم وفكرهم، ثمّ أتى المفكرون العرب المسلمون، وعلى رأسهم ابن رشد، ليكونوا أول من يتحدثون عنها، ولتستكمل أبعادها ومسمياتها جميعها بعد ذلك من قبل المفكرين الأوروبيين.

ب- **العلاقة الجدلية بين المادة والروح أو الفكر**: هي علاقة تبادلية لفعلي التأثر والتأثير. بعض المدارس الفكرية المثالية تؤكد أسبقية وجود الفكر وأولويته على وجود المادة أو الاقتصاد، في حين تؤكد المدارس المادية العكس. وتتفق الغالبية أنّهما بتطورهما وعلاقتهما الجدلية يشكلان معاً عوامل وجود وصنع الحدث التاريخي.

٥- **حوامل الحدث التاريخي**: هي أربعة حوامل تثير ستة أسئلة على الدارس للحدث أن يجيب عنها: **الحامل الزمني**(متى تمّ الحدث؟)، **والحامل المكاني**(أين؟)، **والحامل البشري**(من صنع الحدث؟)، **والحامل الكيفي**(كيف تمّ؟ ولماذا؟ وماذا أنتج؟).

٦- **صلة التاريخ ببقية العلوم عموماً ومنها العلوم الاجتماعية**: إنّ التاريخ، إذ هو حركة تطور كلّ ما هو موجود، ومنه العلوم كلّها، فهذا يعني أنها، إذ هي خاضعة لهذه الحركة، فإنها موجودة داخل دائرته، كجزء أو كبعض من نتاج تفاعل حوامله الحدثية المذكورة. من هنا جاء اعتبارها عموماً واعتبار العلوم الاجتماعية خصوصاً، علوماً مساعدة له في فهم الحدث التاريخي بمختلف جوانبه.

ثالثاً)- عنصر التأريخ: هو فعل الدلالة على التاريخ أولاً، وفعل دراسته ثانياً، وفعل تدوينه ثالثاً. من أفعاله هذه تنطلق معرفة هذا التاريخ. وتنقسم العصور التاريخية وفق الجانب الدلالي التدويني للتأريخ، ومن خلال معيار اختراع الكتابة إلى قسمين: الأول عصور ما قبل التأريخ الكتابي، والثاني العصور التأريخية الكتابية.

١- **عصور ما قبل التأريخ الكتابي**: وهي العصور الممتدة منذ وجود الإنسان وتجمعاته الأولى حتى اختراع الكتابة في الألف الرابع ق.م.

٢- **العصور التأريخية الكتابية:** وهي العصور الممتدة بعد اختراع الكتابة، وتنقسم إلى أربعة عصور: القديمة، والوسطى، والحديثة والمعاصرة.

رابعاً)- عنصر منهجية البحث التاريخي: هي الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، بقدر المستطاع. وتستلزم **تثقيف الباحث** لنفسه بالمعارف والقيم والمهارات الضرورية للبحث التاريخي العلمي. وتتلخص مراحلها بالآتي:

١- **اختيار موضوع البحث، وتحديد إشكالياته، أي** تحديد الموضوع أو الحدث التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات وقد تقوم حوله الاختلافات، بهدف الإسهام في محاولة تقديم فرضيات أو نظريات من الممكن أن تكون الإجابة العلمية الصحيحة لهذه التساؤلات والتوضيح المنطقي المقبول لهذه الاختلافات.

٢- **جمع المعلومات من الوثائق و**المصادر التي من دونها ينتفي الشرط الأول لوجود البحث التاريخي العلمي المنهجي، ولاسيما ما تعلّق منها بالوثائق اليقينية التي يعتمد عليها بالدرجة الأولى في البحث والوصول إلى الحقيقة التاريخية. وتجمع المعلومات أيضاً من المراجع. والفرق بين المصادر والمراجع هو أنّ أصحاب الأولى قد عاشوا زمن الأحداث المعنية بالبحث أو القريبة منها في العصور التاريخية المختلفة، في حين أصحاب الثانية لم يعيشوها أو يقتربوا منها لكنهم درسوها وكتبوا عنها. وهناك منشورات شبه وثائقية كأن تكون شاملة لمعطيات علم أو موضوع ما.

فيما يخّص الوثائق والمصادر: لا يهمنا هنا معناها اللغوي المشتق من فعل وثق، والمرتبط بالثقة والوثوق بمدونة ما، وإنما معناها **بوصفها مصطلحاً في علم التاريخ البشري:** على أنّها الآثار والموجودات جميعها التي يخلفها البشر والتي تكوّن مصادر لمعرفة الحقيقة التاريخية لها ولهم. منها الوثائق المكتوبة وغير المكتوبة، الدينية والمدنية، الشفهية (أو الإخبارية) والمصورة والمنقوشة والمنحوتة والمبنية والمسموعة

والمرئية. ومنها الوثائق الرسمية وغير الرسمية، العامة كالدساتير والقوانين والأحكام القضائية والاتفاقيات والعقود والتقارير، والخاصة كالمذكرات الشخصية والتراجم والرسائل والمقابلات والمنشورات. ومنها الوثائق الاقتصادية، والوثائق الفكرية العلمية، والسياسية والفنية والأدبية إلخ...

٣- **نقد المصادر –الوثائق** شكلاً ومضموناً، لإثبات صحتها، أو تجريحها، وقبولها أو رفضها كلياً أو نسبياً. وهناك نوعان من النقد لها من أجل التأكّد من مصداقيتها وإمكانية الوثوق بها وبالتالي اعتمادها: الأول **النقد الخارجي الظاهري** وهو دراسة الشكل: الورق والحبر والختم والتاريخ المؤرخة به إلخ...، والثاني هو **النقد الداخلي الباطني** بفرعيه: الإيجابي والسلبي، والموجّه لدراسة كلّ من مضمون الوثيقة وكاتبها أو صاحبها، إن فرداً أو جهة ما رسمية أو خاصة.

٤- **تحليل المعلومات ثمّ تركيبها:** التحليل يعني الفهم العلمي الموضوعي للأحداث التي تعنى بها المعلومات بأبعادها وحواملها جميعها المذكورة سابقاً، بوضعها في سياقها التاريخي، أي ضمن ظروفها التاريخية الدولية والعربية والإقليمية والمحلية، لتحديد أسبابها القريبة المباشرة، وأسبابها البعيدة غير المباشرة، التي هي الرئيسة والأهم. والتركيب يعني إعادة تنظيم هذه الأحداث وترتيبها وفق هذا الفهم، وبتسلسلها التاريخي والمنطقي، مع ضرورة الالتزام بقيم البحث التاريخي ولاسيما المصداقية والموضوعية والمنفعة المجتمعية، الوطنية والقومية والإنسانية.

٥- **العرض:** عرض المعلومات، بتركيبها الجديد، **وفق الهيكل العام ومخطط البحث** (مقدمة، وتمهيد، وأقسام وفصول بعناوين أساس وفرعية وفق التسلسل التاريخي والمنطقي، وخاتمة، ودليل للمصادر والمراجع)، بلغة سليمة والتزام بقواعد التهميش أو التوثيق.

خامساً)- فيما يخصّ التحقيب (Periodization) يجب بيان الآتي: التحقيب في كتابة تاريخ موضوع ما هو لغوياً واصطلاحياً "تقسيم هذا التاريخ في الزمن إلى حِقَب

متميزة"، جمع "حِقْبةُ"، والحقبة تعني: الدهر أو "المدة لا وقت لها أَو السنة". ويقدم التحقيب الإطار الضروري لترتيب المواد المعرفية الحدثية وفق عملية التحليل والتركيب العلميْن لمعطيات البناء التاريخي لهذه المواد، بهدف تحديد الأهم والأنسب من المعالم أو الأحداث الكبرى للفصل بين الحقب ولتحديد موضوعات تفرعاتها.

يلاحظ أن العامل المشترك في صياغة النظريات المختلفة، بخصوص تحقيب التاريخ، هو اعتمادها على الترتيب الزمني للأحداث من القديم حتى الزمن الراهن. بدأ هذا التحقيب عند العرب الآشوريين منذ الألف الثاني قبل الميلاد من خلال ما دعي بالحوليات التي شهدت تطورها العالي على أيدي المؤرخين العرب عموماً والمسلمين منهم خصوصاً، الذين كان جوهر التاريخ عندهم هو السرد والرواية للحوادث والوقائع باختلاف أنواعها، في قالب زمني يبدأ ببدء الخليقة في المشرق العربي القديم منذ وجود آدم، الإنسان العاقل بلغة التاريخ وعلم الإنسان أو الأنسنة (Anthropology)، ويستمر بمتابعة تطورات الأحداث حتى زمنهم الذي كانوا يعيشون فيه، وكانت عقدية أحياناً وسنوية في معظم الأحيان. والتحقيب هذا هو أصل التحقيب الثلاثي الكرونولوجي (المتمثل بوجود عصور قديمة ووسطى وحديثة) وأضيفت المعاصرة بعد ذلك، وأول من اعتمده فعلياً، ولكن دون هذه التسميات المباشرة له، هم كبار المؤرخين العرب، وهو المعتمد اليوم في كلّ أنحاء العالم، والذي سنعتمده كتحقيب وتقسيم عام لكتابنا هذا.

بعد ذلك اختلفت المعايير التي تستند إليها عملية التحقيب الزمني في تقسيماتها الرئيسية والفرعية وفق الأنسب لطبيعة الموضوع، ليكون معيار الجغرافيا الحامل المكاني للتاريخ، وليكون معيار العائلات الحاكمة في المجال السياسي، أو طبيعة التطور ودرجته في المجالات الحضارية، أو معيار التشكيلة الاجتماعية–الاقتصادية في التاريخ الاقتصادي(المتمثلة بوجود حقب المشاعة البدائية، والعبودية،والإقطاع، والرأسمالية، والشيوعية)، ومعيار حركة التطور قبل ظهور موضوع ما أو بعده، عام أو جزئي،

سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، فكري فلسفي أو ديني أو فني أو أدبي. ويمكن أن يُحَقَّب التاريخ تبعاً للدول أو الأقوام والأمم كما هي الحال في التاريخ القومي لأمة ما، ومنه موضوع مؤلفنا هذا عن موسوعة تاريخ العرب العام.

ولكن ما هو مؤكّد هو أنّ معظم المؤلفات التاريخية تعتمد، داخل إطار التحقيب الزمني العام المحوري المذكور، عدة معايير في تحقيباتها الرئيسية والفرعية بما يخدم موضوعاتها بالطبع، وهو ما سنقوم به في موسوعتنا عن تاريخ العرب العام، وبما ينسجم بالطبع مع منطلقاتنا الأساس المذكورة ولاسيما التزامنا بالمنهجية العلمية التأريخية الصحيحة وبإبراز المعالم السياسية والحضارية المحورية الهامة في تاريخنا العربي، ومنها ما يخص العروبة في تنوع أديانها، والإسلام في حقيقة مبادئه وعطاءاته، وكلاهما في روعة مضمونهما الإنساني الحضاري الذي يربط بينهما.

****

النشرة الموزعة الثالثة

إضاءات على مضامين بعض المسميات والمصطلحات الإشكالية والمحورية في كتابة التاريخ ومنه تاريخ سوريا والعرب عموماً

(وقد وُزِّعَت وأُقِرَّت من قبل اجتماعات لجان الكتابة والاستكتاب جميعها في شهر كانون الثاني ٢٠١٧)

أولاً)- التسمية والكتابة: سوريا أم سورية؟ الاثنتان، كاسم علم، تلفظان بألف وتختلفان في نسبة مدّها، ليكون المّد عادياً في "سوريا" ومخففاً في "سورية". أمّا بالنسبة إلى الكتابة وأيّهما الأصحّ فهناك ثلاث رؤى في كتابة هذه التسمية:

الرؤية الأولى: ويتبناها كثير من الباحثين، تجد أنّ الكتابة الصحيحة لتسمية اسم البلاد هي "سوريا" المنتهية بالألف الممدودة، من حيث إنّها تدل عليه بوضوح ودون أي لبس، وهكذا كتبت أول ما ظهرت تاريخياً، وهكذا تلفظ، ومن حيث إنّ كتابتها بالتاء المربوطة "سورية"، بغض النظر عن أي سبب، يجعلها تخدم لغوياً معنى التوصيف والجنسية وليس معنى اسم البلاد.

الرؤية الثانية: وتتبناها بعض الجهات السورية بهدف تقوية الوجه العربي الفصيح لهذه اللفظة. هي تجد أنّ التسمية كلمة ذات جذر عربي وليست سريانية أعجمية فقط لتكتب بالألف الممدودة، مثل فرنسا أو روسيا أو تركيا وغيرها، وهي تكتب "سرت" لأنها بالأساس هي صفة مؤنثة معناها "السيدة" وهي من صفات عشتار الأم السورية الكبرى وهذه الصفة ذات مدلول ديني يراد منها التقديس والتميّز، ومشتقة من الفعل "سر وسرو" بالفصحى، ومن "سِر" أو "سار" بالسريانية، وتحمل جميعها معنى العلوّ والسيادة، ومنها مفردة "سورة" في القرآن الكريم التي تعني "المنزلة والشرف" ومفردة "سورية" أو"سوريا".

الرؤية الثالثة (وهي التي أُقِرّت): يؤمن بها كثيرون، وقد صدرت إقرارات لها من قبل كثير من مجامع اللغة العربية. ترى على ضوء ما تقدم جميعه وعلى حقائق تراثنا صحة الكتابتين: "سوريا" بالألف الممدودة للدلالة على اسم البلاد، و"سورية" بالتاء المربوطة للدلالة على توصيف الجنسية.

ثانياً)- إشكالية المضمون الجغرافي-السياسي: سوريا نموذجاً: سوريا هو اسم أصلي عريق ومستمر حتى اليوم، إنّه المسمى الوحيد من بين جميع مسميات بلدان العالم المتفرد بالوجود التاريخي المستمر منذ القديم في الألف الثالث ق.م حتى اليوم، الذي تجري المحاولات الصهيونية باستمرار لطمس ذكره والتعتيم على تفرده هذا في إطار مساعيها التزويرية بهدف تجييره لصالح مسماها الزائف، مسمى "دولة إسرائيل" القديمة المزعومة. وإنّ متغيرات المضمون الجغرافي-السياسي لسوريا ستبيّن كما سنرى تعدد مسمياتها المعبّرة عن هذه المتغيرات، لتبدأ بسوريا القديمة، إلى سوريا الطبيعية، فسوريا بلاد الشام، ثمّ سوريا تجزئة سايكس- بيكو وسان ريمو، لنصل إلى سوريا الحالية بعد سلب كيليكيا ولواء اسكندرون.

ثالثاً- الايديولوجيا: مفهوم هذا المسمّى لغوياً هو: اعتقاد أو معْتقد أو عقيدة، تصَوُّر، فكر، مبْدَأ، مذْهب. ومفهومه كمصطلح هو متعدد الاستخدامات والتعريفات؛ فمثلاً يعرّفه قاموس علم الاجتماع كـ"مفهوم محايد باعتباره نسقاً من المعتقدات والمفاهيم يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة". لكنّ مصطلح الايديولوجيا كمفهوم عام هو "علم الأفكار" وأصبح يطلق الآن على علم الاجتماع السياسي تحديداً. والتعريف الأصحّ له، الذي سنتعامل معه نحن، هو أنّه منظومة ثقافية فكرية تشكّل المرجعية التي تحرّك الفرد أو الجماعة على كلّ صعيد سياسي، ذاتي أو مجتمعي، طبعاً بالمفهوم الشامل للسياسة على أنّها "فعل إدارة شؤون الحياة إن على المستوى الفردي الذاتي أو على المستوى المجتمعي، وعلى كلّ صعيد".

رابعاً)- عن مصطلحات الفكر القومي والقومية العربية: القومية ومنها القومية العربية هي واقع اجتماعي موّحد حتى لو كان مجزأً سياسياً. هو موحّد بجانبيْه، المادي المتمثل بالأرض والاقتصاد المتنوع المتكامل، والآخر الروحي المتمثل بالفكر بتجلياته جميعها العاكسة للجانبيْن معاً. والقومية، ثانياً، هي فكرة وشعور بالانتماء إلى هذا الواقع القومي بغض النظر عن شكله أهو شكل تجمع بدئي أم شكل عشيرة أو قبيلة، أم شكل شعب أم أمة، وهي وعي لهذا الواقع الموحّد ومبدأ وحركة لترسيخ وحدته وتحقيقها على الصعد كلّها ومنها الصعيد السياسي، وبأية صيغة. وعليه فإنّ جذور القومية العربية هي جذور مضامينها هذه كلها.

إن القومية العربية، كأية قومية وأية ظاهرة في التاريخ الإنساني، وفي مضامينها جميعها، لم تنشأ في أية مرحلة من مراحل التاريخ العربي، من العدم هكذا ودون مقدمات، وإنما هي نتاج لعملية تطور تاريخي طويل للواقع المادي- الروحي عند العرب، وخضعت، وما تزال تخضع للقوانين التاريخية المتعلقة بالتطور الجدلي، أي بالانتقال من شكل ومضمون قديمين إلى شكل ومضمون جديدين، من حيث إنّ هذا الجديد، بشتى ميادينه، لا يمكن أن يظهر بمعزل عن القديم، وإنما يظهر من أعماقه كنتاج حتمي لتطوره، فكيف ذلك؟

إنّ العرب، إذ كانوا أصحاب الوجود البشري العاقل الأول في التاريخ، فإنهم قد شكلوا أولى القوميات، في مختلف أشكال تجمعاتها المذكورة بما فيها الأمة. لا شك أن كثيراً من أوجه الالتقاء والتطابق قد نشأت بين أفراد التجمع العاقل العربي الأول نتيجة لردود فعلهم الواحدة تجاه بيئة جغرافية مادية واحدة في سوريا وبلاد الرافدين ومصر واليمن وبقية المشرق العربي. ولا شك أيضاً أن طبيعة حياتهم المشتركة قد أدّت، بالضرورة، إلى توحد عاداتهم وتقاليدهم، ثم وبعد مدّة من التطور العددي والكمي التراكمي والنوعي تغير شكل التجمع البشري العربي الأول، ليأخذ شكل العشيرة، التي جمعتها وحدة الأرض والدم واللغة، ووحدة المُلْكية المشاعية

والعمل الجماعي والأعراف والتقاليد. وبعد مدّة أخرى من التطور تحول هذا التجمع إلى شكل أكثر تطوراً هو القبيلة المؤلفة من وحدة عشيرتين أو أكثر التي جمع بين أفرادها ما جمع بين أفراد العشيرة مما ذكرناه.

وبمرور مرحلة طويلة من التراكمات والتطور والانتشار والاستقرار والتحولات، بعد ذلك، تغير شكل التجمع العربي البشري القبلي متحولاً إلى شكل الشعب، أي إلى "اجتماعية اتحدت بواسطة الأرض واللغة والتاريخ والتكوين النفسي المشترك"، ثمّ وباستمرار كلّ ما ذكرنا وبخاصة التكامل ونمو أسلوب النشاط الاقتصادي البرجوازي المتطلع إلى وحدة السوق، تحوّل شكل التجمع العربي البشري "الشعب" إلى شكل أكثر تطوراً هو "الأمة". وعليه فإن القومية كواقع اجتماعي بشري موحّد، يرتبط وجودها بوجود هذا الواقع في شتى أشكال تجمعاته التطورية المذكورة، وبالتالي فإن حصر وجودها بوجود الأمة فقط، التي هي الشكل المجتمعي التجمعي التطوري الأخير لها، هو خطأ بيّن علينا الانتباه له، لأن علاقة الأمة بالقومية، كما هو واضح، هي علاقة الجزء بالكل ليس إلا.

خامساً)- إشكالية الخلط بين مصطلحيْ "النظرية" و"الفرضية": من الطبيعي أن يكون علاج هذه الإشكالية هو التحديد العلمي الدقيق لمفهوم كلّ من هذيْن المصطلحيْن. المفهوم العلمي الدقيق للنظرية هو أنّها "رؤية لا بدّ لها من أن تستند إلى حقائق واضحة ثَبُتَت صحتّها"، أمّا الفرضية فهي "عبارة عن "أية رؤية أولية بدئية، فكرة أو تفسير، تُبْنى على وقائع معروفة لكنها لم تثبت صحتها"، وعليه فالفرضية تبقى موضع بحث حتى يتم إثبات صحتها من عدمه على ضوء الحقائق المعنية، فإن صحّت فبذلك تتحوّل إلى نظرية علمية، أي مستندة إلى حقائق، فيُسْتند إليها وتُنْسب إلى صاحبها. وعليه فمصطلح "النظرية" لا يطلق إلا على ما أثبتته الحقائق المعنية.

سادساً)- الأنثروبولوجيا (Anthropology) وعلم التاريخ البشري: إنّ مصطلح "الأنثروبولوجيا"، الذي نقف عنده لأهميته، يعني "علم الإنسان" أي "الدراسة العلمية له من حيث هو كائنٌ طبيعي واجتماعي وحضاري"، ويتداخل هذا العلم مع علم الاجتماع الذي هو "علم الإنسان من حيث هو كائنٌ اجتماعي". ويتداخل بقوة مع علم التاريخ البشري من حيث هو "حركة تطور هذا الإنسان، على مختلف الصعد، من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل". نستطيع التأكيد، بثقة، وجود التطابق في المعنى العام لعلم التاريخ بفروعه المتعددة السياسية والحضارية، مع المعنى العام للأنثروبولوجيا بفروعها المتعددة وأهمها فرعان اثنان:

الفرع الأول هو الأنثروبولوجيا الطبيعية المتعلقة "بدراسة ظهور الإنسان على الأرض كسلالةٍ مُتميزة والعمليات النشوئية التي أدت إلى تطوره حتى اليوم".

والفرع الثاني هو الأنثروبولوجيا الحضارية أو الثقافية التي تعنى بدراسة مختلف الثقافات والحضارات التي أنشأها الإنسان عبر التاريخ، وتتفرع إلى شعب أربع وهي: علم الآثار، وعلم الأعراق البشرية، وعلم اللغات، والأنثروبولوجيا الاجتماعية المتعلقة "بالدراسة العميقة التفصيلية للبناء الاجتماعي وتوضيح الترابط والتأثير المتبادل بين النظم الاجتماعية والنظم الاقتصادية والسياسية والعقائدية، وكذلك بينها وبين النسق الإيكولوجي أي البيئوي.

سابعاً)- "الإنسان" وإشكالية بداية التاريخ: تتعلق هذه الإشكالية بتحديد بداية التاريخ البشري: من البديهي القول: إنّ بداية هذا التاريخ، بصيغته الشاملة، هي بداية وجود الإنسان وتجمعاته البشرية الأولى على كوكبنا، وتكون بداية التاريخ القومي لأمة من الأمم، ومنها الأمة العربية، هي بداية وجود تجمعاتها البشرية الأولى. وعليه، فمعرفتنا لهذه البداية يجب أن تنطلق بالضرورة من معرفتنا لهذا الكائن الذي اتفق الباحثون على أن يطلقوا عليه تسمية "الإنسان"، وبرزت بهذا الشأن رؤية فرضية داروينغ

(Darwin) في تطور الأنواع التي أسقطها علم الجينات (Genetics)، فما هذه الفرضية بإيجاز، وكيف أسقطها هذا العلم؟

تتلخّص هذه الفرضية، التي انطلق منها بعض الباحثين وخاصة في الغرب، بأنّ الإنسان قد تطور تطوراً طبيعياً من القرد، واستناداً إلى المعايير الفيزيولوجية والاجتماعية والحضارية التي وضعوها فقد مرّ في ثلاث مراحل رئيسية في مسيرة تطوره هذا: أولاها من القرد إلى ما دعوه بـ "الإنسان الأول" الذي وجدت آثاره، وفق رؤيتهم، في شرقي أفريقيا وجنوبها، وثانيتها إلى "الإنسان الصانع"، وهو قرد أكثر تطوراً ووجدت آثاره، وفق رؤيتهم أيضاً، في شتى المناطق في جنوب شرقي آسيا والمشرق العربي وأفريقيا وغيرها."، وثالثها إلى "الإنسان العاقل" الذي هو "الجد المباشر للإنسان الحالي وصانع الحضارة بمعناها الشامل" كما يؤكّد المتخصصون الذين حددوا بداية وجوده الأول جنوبي سوريا "فلسطين". ويؤكد المتخصصون أنه منها انطلق إلى أوروبا حيث أعطى خلال مدة زمنية محددة "حضارة غنية رفيعة المستوى" ولكن لا يمكن مقارنتها بمنجزاته الحضارية الهائلة المستمرة في موطن وجوده الأول في المشرق العربي القديم، والشاملة لشتى الميادين الحياتية، المادية والروحية، فظهرت العلوم والفنون والفلسفة والأديان والآداب، وظهرت الدول ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وظهرت وتطورت وازدهرت النشاطات الاقتصادية، الزراعية والتجارية والصناعية الخ...

علم الجينات أسقط تماماً فرضية داروين في تطور الإنسان من القرد، إذ إنّه أثبت أنّ لكلّ كائن جيناته المحددة الخاصة التي تتحكم بتطوره، نباتاً كان أم حيواناً أم بشراً، بحيث أنّه لا يمكن للقرود أن تتحول إلى بشر، فجيناتها تبقيها قروداً، وجينات البشر تبقيهم بشراً، إلاّ بتدخل خارجي قد يخلط بعضها جزئياً ليس إلاّ. هناك إجماع بين الباحثين في علم الجينات على هذا الأمر، مما يحتم ضرورة القيام بنفي صفة

"الإنسان" عن الكائنات القرود جميعها، التي أطلقت عليها والتي عدّها بعض الباحثين أصلاً لظهور الإنسان العاقل.

وعليه، فإنّ معظم المتخصصين والباحثين اليوم يرون أن بداية وجود الإنسان بمضمونه الاصطلاحي الكامل هي بداية وجود الإنسان العاقل ليس إلا، وذلك انطلاقاً من اعتبارين أساسيين مترابطين: أولهما أنه الكائن الوحيد المتمتع بهذا المضمون، أي المتصف بالمعايير الفيزيولوجية والاجتماعية والحضارية كلها المتفق عليها من أجل تمييزه وبخاصة العقل، والتي تنسجم مع الرواية الدينية حول قصة آدم، الإنسان العاقل الأول بلغة الدين، والذي خلقه الله سبحانه وتعالى "في أحسن تقويم". وثانيهما أنه الوحيد دون غيره صاحب التجمعات البشرية الأولى والمستمرة. وعليه قرر هؤلاء الباحثون والمتخصصون أن بداية التاريخ البشري هي بداية هذا الإنسان العاقل، بكامل أوصافه، وبداية تجمعاته البشرية الأولى التي تفرّد المشرق العربي بوجودها المستمر فيه دون أي انقطاع منذ زهاء أربعين ألف سنة حتى وقتنا الحاضر. ولكن المؤسف، كما يؤكد الباحث المتخصص سلطان محيسن، "أن هناك من يرفض هذه الحقيقة ويصعب عليه أن يكون أصله من المشرق العربي القديم، مدفوعاً باعتبارات عنصرية لا تمت إلى جوهر البحث العلمي النزيه بصلة"(راجع كتابه: عصور ما قبل التاريخ، دمشق، ص٦١).

بعد تحديد بداية التاريخ، مادة علم التاريخ وأول عناصره، أصبح من السهل علينا تحديد بداية عنصره الثاني، أي التأريخ. وهنا نجد أنفسنا ملزمين بالتمييز بين المضمونيْن الرئيسيْن لهذا التأريخ، إذْ لكل منها بدايته الخاصة: الأول هو مضمونه الدلالي التسجيلي العام، وبدايته هي نفسها بداية تاريخ الإنسان العاقل منذ أخذ يترك آثاره في أشكالها المختلفة العامة والخاصة. الثاني هو مضمونه التدويني الكتابي، وبدايته هي بداية اختراع الكتابة في الألف الرابع قبل الميلاد. وهذا الاختراع يقودنا إلى إشكالية مقولة "عصور ما قبل التاريخ".

ثامناً)- إشكالية مقولة "عصور ما قبل التاريخ" وموضوع التقسيم المتداول للتاريخ الإنساني القديم: أصبح لزاماً علينا، على ضوء ما تقدم كله، أن نقف عند هذا الموضوع الهام جداً، موضوع هذا التقسيم، الذي يعتمد اختراع الكتابة حدّاً فاصلاً بين ما دعي بـ"عصور ما قبل التاريخ" وبين ما دعي بـ"العصور التاريخية". تشمل الأولى العصر الحجري القديم والوسيط والحديث، والعصر النحاسي، وتمتد منذ زهاء مليونين وثلاثمئة ألف سنة حتى النصف الثاني من الألف الرابع قبل الميلاد. وتشمل الثانية عصر البرونز وعصر الحديد وعصور حضارات ما دعي بالشرق الأدنى والشرق الأقصى، وعصر الحضارة اليونانية، وعصر الحضارة الرومانية، وتمتد منذ اختراع الكتابة في الألف الرابع قبل الميلاد حتى سقوط روما على يد البرابرة في أواخر القرن الخامس الميلادي. وهذه النهاية هي بالنسبة إلى أوروبا فقط، وتحدّد بالنسبة إلى غيرها حسب التاريخ القومي وما يحتويه من أحداث حاسمة. فتتحدد بالنسبة إلى الوطن العربي، على سبيل المثال، بظهور الإسلام.

من الواضح وجود الأخطاء العلمية لهذا التقسيم التي يرتبط كل واحد منها بالآخر، ويمكن إيجازها بالآتي:

١- عَدُّهُ الكتابة بداية للتاريخ الإنساني، على أنّها الحدّ الفاصل بين ما دعاه خطأ بعصور ما قبل التاريخ، التي لا وجود لها، وبين العصور التاريخية. وبهذا يكون قد قام بنفي صفة التاريخ والتأريخ عن أحداث مسيرة الإنسان والمجتمع البشري ومعطياتها كلها قبل اختراع الكتابة. وكأن وجود الإنسان وتجمعاته وتطوراته ما قبلها لا يدخل في سياق التاريخ، وهذا خطأ كبير، فالتاريخ هو حركة التطور من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل، وكلّ ما هو كائن مخلوق هو خاضع لها، ويندرج بالتالي، بالضرورة، في سياق التاريخ، مادام هو كائن موجود. من هنا أتت صفة موسوعية التاريخ، من حيث شمولية حركته، حركة التطور هذه للأبعاد الزمنية

جميعها، ولمضامين المجالات الحياتية كلّها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- الخلط في التقسيم بين مضمونيْ وبدايتيْ التاريخ والتأريخ، فالكتابة ليست بداية التاريخ، بل هي بداية التأريخ بمضمونه التدويني الكتابي فقط، أمّا التأريخ بمضمونه التسجيلي العام فبدايته هي نفسها بداية التاريخ الإنساني، وهي بداية وجود الإنسان العاقل وتجمعاته الأولى بمخلفاتها وآثارها كلّها.

٣- الخلط فيه بين المعايير الحضارية والمعايير القومية والمعايير الجغرافية في تقسيم العصور، إذْ تقسم تارة حسب المادة السائدة في صناعة أدواتها، حجرية أو معدنية، نحاسية أو برونزية أو حديدية، وتارة حسب الانتماء القومي للدولة المهيمنة فيها، فارسية أو صينية أو هندية أو يونانية أو رومانية الخ... وأخرى حسب الانتماء الجغرافي لأبرز حواضرها، سومرية أو أكادية أو بابلية أو آشورية أو مصرية أو فينيقية أو أوغارتية أو إيبلائية الخ... وتفسر الدراسات التصحيحية للتاريخ جميعها، الأجنبية والعربية معاً، المعتمدة على ما سنذكره كمصادر ومراجع في كتابنا، هذا الخلط على أنه تواطؤ غربي تعصبي بهدف إخفاء الهوية العربية وطمسها لأصحاب الحضارات القديمة جميعها، والمدعوة خطأ بالسامية والحامية واليافثية أو الآرية، مقابل إبراز الهويات الأخرى الآسيوية والأوروبية، وقد تبناها بعض الباحثين والمتخصصين ونقلوا عنها دون أية مناقشة عقلانية لها، مع أنّها قد سقطت علمياً ومنطقياً وقيمياً، وعلى أنّها نظرية صهيونية كما دعاها بعض المتخصصين أمثال زميلنا المرحوم نعيم فرح في مؤلفه: (النظرية السامية مؤامرة استعمارية وصهيونية على العرب، دار حسان، ١٩٩٣).

على كل وبغض النظر عن أهداف واضعي هذا التقسيم، بمعاييره المتعددة، فإننا نجد في أخطائه العلمية وحدها المبرر الكافي لرفضه، وعليه نرى ضرورة الأمور الآتية:

١- **ضرورة إسقاط فرضية داروين تماماً لصالح اعتبار ظهور الإنسان العاقل هو المنطلق** في تحديد بداية عصور التاريخ، وذلك لكونه الكائن الوحيد الذي اتصف بكامل المعايير الفيزيولوجية والاجتماعية والحضارية التي اتفق عليها الباحثون كمواصفات للإنسان تميزه عن بقية الكائنات، وكونه الوحيد صاحب التجمعات البشرية المستمرة صاحبة التاريخ والتأريخ. لهذا يجب أن يكون ظهوره في المشرق العربي القديم، منذ زهاء أربعين إلى سبعة وثلاثين ألف سنة، بداية للتاريخ ولعصوره.

٢- **ضرورة الالتزام بمعيار واحد هو الأصح في التقسيم للعصور كلها وللبلدان كلها،** وهو الحامل الأول والأهم للحدث التاريخي، **إنّه الحامل البشري الاجتماعي القومي.**

٣- **ضرورة تبيّن أنّ الوحدة الحضارية العالمية القديمة البدئية قبل التدوين وبعده،** التي دلّت عليها المكتشفات الآثارية، ومنها ما يتعلق بالوحدة اللغوية لهذه الحضارات، **تحتّم الاعتقاد بوجود مركز واحد لعولمة الإنسان والحضارة،** أي لانطلاق التجمعات والحضارات الأولى للإنسان العاقل، أو لتجمعات آدم وحواء، وضخّها وانتشارها كلّها، والتي هي أصل تشكّل العالم بالأمس وأصل كلّ شعوبه وأممه اليوم. وضرورة تبيّن استحالة أن يكون هذا المركز إلا في المشرق العربي، من حيث إنّ هذه الحقيقة قد تأكدت استناداً إلى أربع حقائق تاريخية آثارية جوهرية مثبتة:

الحقيقة التاريخية الأولى هي ما أكده هيرش حول أن "المنطقة الوحيدة في العالم التي توفر فيها ما يجعل مفهوم استعاضة الشكل القديم للنوع البشري بالشكل الحالي قابلاً للتطبيق هي شبه الجزيرة الغربية في آسيا"(انظر برنار فندر هيرش: "أصل الإنسان المعاصر" (مجلة الثقافة العالمية، العدد ٧٨، أيلول ١٩٩٦، ص٥٠-٦٥)، المدعوة ببلاد العرب ومنه جاء تأكيد شوينفرت: "أن الحضارة في العهود القديمة غير المدونة أول ما ظهرت في بلاد العرب"(نقلاً عن ول ديورانت: قصة الحضارة، الشرق الأدنى، ترجمة محمد بدران، الجزء الثاني من المجلد الأول، ص٤٣).

الحقيقة التاريخية الثانية هي أنّ عرب هذا المشرق، هم وحدهم أصحاب الوجود التاريخي المستمر للإنسان العاقل ولتجمعاته ولثقافته وللغته العربية بدون أي انقطاع، منذ وجوده في فجر التاريخ حتى وقتنا الحاضر، ممّا دفع الباحث الفرنسي لوبون إلى القول: إن الشرق العربي "يقترب حاضره من ماضيه، ويستطيع من يبحث في الحاضر أن يصل إلى صميم الأجيال الغابرة"(Gustave Le Bon: "la Civilisation des Arabes", Paris, p.8.) ودفع الباحث الأمريكي نلسن إلى التأكيد: "نقول ولا نخشى الخطأ أنه لو أقام سكان بلاد الشرق الأدنى الآن في مدن آشور أو فينيقيا أو مصر، التي قد مرّ على كيانها أربعة آلاف سنة، لشعروا بأنها وطنهم أكثر مما يشعر الجرماني أو الفرنساوي أو الإنكليزي بأن المدينة التي يقيم فيها، ولم يمر على وجودها أكثر من ألف سنة، هي وطنه"(جايمس هنري براستد: العصور القديمة، ص٦).

الحقيقة التاريخية الثالثة الجوهرية هي أنّ لغة آدم، الإنسان العاقل الأول، حسب المصادر التاريخية المدنية والدينية، هي العربية بلهجتيها، العرباء والسورية أو السريانية، ومنها الأكادية والكلدانية، التي هي أيضاً لغة الحضارات القديمة الأولى. وأنّ هذه اللغة هي متفردة بين لغات العالم كلّها بكونها لغة البشرية الأم والأقدم والأغنى(انظر فيصل عبد الله: مقدمة في علم الأكاديات ودور العرب فيه، دار الأبجدية، دمشق، ١٩٩٠، ص ٧٦. هناك إجماع على أن الأكادية هي اللهجة الأقدم للعربية الأم. انظر على سبيل المثال بحوث الندوة العالمية حول تاريخ سوريا والشرق الأدنى، منشورات جامعة حلب، حلب، ١٩٩٦، ص٩٠، وعلي فهمي خشيم، "نحو دراسة علمية للتاريخ العربي القديم" (مجلة الوحدة، الرباط، العدد ٤٢، آذار ١٩٨٨، ص٧٤- ٨٦)، محمد حرب فرزت وعيد مرعي، دول وحضارات في الشرق العربي القديم، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٠، ص٦٠. نشير هنا إلى أنّ هذه العراقة

للغة العربية تفسّر هذا الغنى الموجود في مفرداتها، بفروق عددية هائلة في جذورها، أي في أفعالها الثلاثية، مقارنة باللغات الأخرى، وهي في أقلّها (١٤٠٠٠) جذر).

الرواية الدينية تبيّن أن لغة آدم في الجنة كانت العربية العرباء لغة القرآن الكريم، إذ قال الرسول الكريم محمد (ص): "أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي"(عن عبد الله بن عباس، وتابعه محمد بن الفضل بن جريج. انظر المفتي الحنفي عبد الغني النابلسي: هذا الكتاب القول السديد، مخطوط برلين، ورقة رقم ٣٥ ب)، ومصادر المؤرخين العرب القدماء تبيّن أن لغته بعد هبوطه منها كانت السريانية (انظر على سبيل المثال المسعودي، التنبيه والإشراف، ليدن، ١٨٩٣، ص٧٩). ويورد الطبري عن ذلك حديث رسول الله (ص) نقلاً عن أبي ذر الغفاري: "يا أبا ذر أربعة من الرسل سريانيون: آدم وشيث ونوح وخنوخ وهو أول من خط بالقلم" (الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ط٤، مؤسسة الأعلمي، الجزء الأول، ص١١٦).

الحقيقة التاريخية الرابعة هي تفرد العرب في المشرق العربي القديم بالعطاءات الإبداعية الحضارية قبل حتى أن تبدأ عند الأقوام والشعوب جميعها بآلاف السنين، لتكون سوريا مهد الحضارة، ومصر أم الدنيا، والعراق أصل العالم، ومكة مركز الكون، وليكون المشرق العربي صاحب أول نظام عالمي إعماري. ولتتم انطلاقاً من هذه الكينونات "عولمة" الإنسان والثقافة والحضارة، أي نشرها على المستوى العالمي لتسهم في تشكّل العالم وفي وحدته الثقافية والحضارية، والأداة دوماً هي لغة هذه الكينونات الواحدة، إنّها اللغة العربية بتعدد لهجاتها واختلاف كتاباتها. وهنا يجب الوقوف قليلاً عند مصطلحيْ "العولمة" و"النظام العالمي".

تاسعاً)– عن إشكاليات مصطلحيْ "العولمة" و"النظام العالمي" والدور السوري والعربي عموماً: "العولمة من فعل عولم، أي فعل السعي لتعميم أو نشر أمر ما على مستوى

العالم كلّه"، أمّا النظام العالمي فهو مجموعة القوى والقواعد الناظمة للعلاقات الدولية في ميادين الحياة المختلفة: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. كبداية علينا أن نؤكّد ما أكّده الباحثون المعنيون الموضوعيون جميعهم، وهو أنّ ظهور هذين المصطلحين هو حديث دون شك، لكن ظهور واقعهما الاجتماعي الملموس وتطورهما التاريخي هما قديمان قدم ظهور العلاقات الدولية وتطورها ولاسيما الاقتصادية في العالم (راجع: نجاح محمد: المتغيرات والنظام العالمي الجديد وسوريا، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٥)، ومن هنا انطلقت الإشكالية المتعلقة بهما.

إنّ ظهور واقعهما الاجتماعي الملموس وتطورهما التاريخي عند العرب هما قديمان بدون شك فكيف ذلك؟ كان من الطبيعي بعد امتلاك العرب القدماء، وخاصة في سوريا والعراق ومصر وشبه الجزيرة العربية، لأكبر قوة اقتصادية نتيجة للتراكمات والتحولات الحضارية المادية والعلمية التي أنجزوها، بدءاً بثورة التدجين ومنها تدجين الحصان، ومروراً بالثورات الأولى في الزراعة والحرفة والصناعة والتجارة والأنشطة المصرفية، أن تتكوّن لديهم العناصر المكونة للوجود الرأسمالي أو البرجوازي العربي، أي الملكية الخاصة وتقسيم العمل والعمل الأجير وفيض الإنتاج وتطور قواه وأدواته، أن تتشكل رأسمالية أو برجوازية متقدمة كما يؤكد موتل وكولينغ وروسي

(Laffon MOUTLETS: Les Etapes du Capitalisme de Hammourabi a Rockflller, Paris, 1938; A COLLING: Banques et Banquiers de Babilone a Wall-Street, Plon, 1940; .ROSSI Pierre ROSSI, La Citè d'Isis Histoire Vraie des Arabes, Paris, 1976. p. 157-209).

وكان من الطبيعي بوصفها الأقوى أن تسيطر على السوق الرأسمالية العالمية والاقتصاد الدولي، وذلك من خلال نظام عالمي لتنظيم هذه السوق وهذا الاقتصاد وإدارتهما، كطرق ومراكز ووكالات ومواد، على صعيد بلدان العالم جميعها. وصل تأثير هذا النظام، بمركزه السوري الفينيقي وبحلقاته البابلية –المصرية–الحجازية–اليمنية–العمانية–المغربية المتنفذة،إلى اليابان شرقاً وإلى أمريكا غرباً.

إن هيمنة السوريين الفينيقيين القوي على المركز في هذا النظام يعود إلى تعاظم قوتهم الحضارية عموماً والاقتصادية خصوصاً، حسبما تدل عليه آثارهم المكتشفة في اليابان شرقاً وفي أمريكا غرباً (WINSOR: Natural and critical History of America , Boston, 1889, وإميل أدّة: الفينيقيون واكتشاف أمريكا) (التي تعني اكتشافهم لها قبل كولومبس بآلاف السنين، تماماً كما يعني حديث هيرودوت عن دورانهم السنوي حول رأس الرجاء الصالح (HERODOTUS, bk. 1V, ch. 42.) اكتشافهم له قبل البرتغاليين بآلاف السنين. يؤكد ذلك حديث سترابون عن "سيطرتهم بدون مزاحم على بحار العالم" (STRABON, no. XV11.)، وتأكيد ديورانت أنهم "قد ربطوا الشرق والغرب بشبكة من الروابط التجارية والثقافية، وشرعوا ينتشلون أوروبا من براثن الهمجية "(ديورانت، قصة الحضارة، الشرق الأدنى...، ص٣١٣). وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك في امتداد لغة سوريا العربية بلهجتها السريانية لتصبح "اللغة الدولية العالمية "(نينا بيغوليفسكايا: ثقافة السريان في القرون الوسطى، ترجمة خلف جراد، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٠، ص١٥٨) للعولمة العربية، أي لغة العالم الثقافية والتجارية والدبلوماسية، حتى بين فارس وبيزنطة (بيغوليفسكايا، المرجع نفسه). ويبيّن فيليب حتّي أن الحروف الفينيقية قد وصلت إلى الشرق الأقصى شرقاً، وإلى الأمريكتين غرباً "مطوقةً العالم كلّه "(حتّي، تاريخ سورية،...،الجزء الأول، ص١٨٣).

تحولت العولمة السورية–العربية بفعل هذا النظام إلى فعل إعمار مادي وروحي وتأثير حضاري فاعل وشامل للعالم كلّه وعلى المستويات كلّها، السياسية الحكوماتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونترك لبراستد، أستاذ تاريخ الشرق في جامعة شيكاغو، التعبير عن تأثيرها في الغرب. بعد أن يوضح براستد أن مضمون الشرق يقصد به شرقي المتوسط(براستد: العصور القديمة، ترجمة داود قربان، مؤسسة عز الدين، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٨)، أي سوريا، فإنه يؤكد: أن "العمران ولد في الشرق"(براستد، المرجع نفسه). وبعد أن يتساءل: "ماذا فعل الشرق القديم للجنس

البشري في هذه الحقبة الطويلة؟" يجيب: لا مراء في أنه قد "حبا العالم بالصناعات الأولى البالغة لدرجة عالية من الإتقان... ونفع العالم باختراعات جمة مهمة لا يفوقها إلا اختراعات هذا العصر"(براستد، المرجع نفسه، ٢٣٥).

ويبين براستد كيف أن "الشرق قد نظم أول حكومة كبيرة من أمة واحدة عظيمة، أو من مجموع أمم تألفت منها إمبراطورية"، وكيف أن الغرب الذي كان، حسب تعبيره، "يتسكع في مهامه الجهل والضلال"، قد أخذ من الشرق هذا علوم الحساب والفلك والطب وتقويم السنين الذي يستخدمه حتى اليوم، وفنون العمارة والنحت والتاريخ والرواية والشعر والمسرح (الروايات الشعرية التمثيلية) والكتابة والحروف و"أقدم إيمان بإله واحد يشمل بعنايته الأبوية جميع الناس"، واضعاً بذلك "أساس حياة العالم الدينية"(براستد، المرجع نفسه، ٢٣٦). وكان من الطبيعي أن تتشكّل كنتاج لهذه العولمة السورية- العربية التمدينية الوحدة العالمية الحضارية المذكورة للعالم القديم، ومنها وحدته اللغوية المتمثلة في لغة أقوامه العربية الأم بلهجاتها المتعددة. ولكن، وبمرور الزمن، وتحت ضغط التأثير المستمر والطويل لمعطيات اختلاف تفاعل الناس مع الزمان والمكان، فإن هذه الوحدة العالمية الحضارية قد انتهت لصالح تشكّل الخصوصيات والحضارات القومية بلغاتها المتعددة التي دعتها المصادر العربية القديمة "ببلبلة الألسن"(تاريخ الطبري، الجزء الأول، ص١٤٣، والمسعودي: مروج الذهب...، ص٦٩).

وتكونت الخصوصية بدايةً في فارس والهند والصين شرقاً وفي اليونان والرومان غرباً، بينما احتفظ الوطن العربي وحده، وقد كان المركز المشع دوماً كما رأينا، بأمته العربية العريقة، وبقلبه السوري الفاعل، وبنظامه العالمي الإعماري، وبخصوصيته الحضارية المتقدمة بلغتها العربية في لهجتيها الرئيسيتين المستمرتين حتى اليوم: السريانية والعرباء. وكان من الطبيعي أيضاً أن تترك الوحدة الحضارية العربية العالمية التي استمرت طويلاً تأثيراتها على الخصوصيات والحضارات الجديدة جميعها

شرقاً وغرباً، التي دفعت الباحثين الغربيين الموضوعيين، أمثال بيير روسي، أستاذ الحضارة اليونانية، إلى ما دعاه بيرار "بتجاوز الأحكام المسبقة" (Victor BERARD: Les Pheniciens et l'Odissee, A. Colin, Paris, 1902.)، والتأكيد على أن كلّ ما لدى هذه الخصوصيات القومية هو من الثقافة العربية ومنها السورية بالطبع. ونورد بعضاً من أقواله حتى لا نتهم بالغلوّ.

يقول روسي: "الثقافة كانت عربية منذ بداياتها الأصيلة". "إن تعبيري سامي وآري ليسا شيئاً ولا يدلان على شيء... إننا في جهل مطبق، جهل متفق عليه، وإن الأمر سيكون بسيطاً جداً... لو أننا تكلمنا عن العرب، ذلكم الشعب الحقيقي الذي يمتلك وجوداً اجتماعياً مستمراً، وجوداً ثقافياً ولغوياً يعطي حياةً وتوازناً لهذا البحر المتوسط منذ عدة آلاف من السنين". ويقول: "وإذا كانت اللغة العربية قد لقيت حظاً (ويقصد اتساعاً) لم تعرفه أية لغة أخرى، وإذا كانت لغة اليهود والمسيحية والإسلام، فلأن حضارة مهيبة قد أعطتها سلطة تجاوزت أبعاد هضبة الحجاز. وقد خضع لهذه السلطة اليونان ثم الرومان ومعهم الاتروسكيون، قبل أن تنضم إليهم ممالك فيزيغوط الغرب وأمراء الهند"((ROSSI, op. cit., p. 30(38)).

وحول العرب وحضارات الشرق يقول: "إننا عندما نؤكد، من خلال نظرة شاملة، أن الشرق يتعين من خلال ثقافة عربية في مساحة عربية، فإننا لا نخترع شيئاً". ويضيف: "وإذا ما أبعدنا عنا الهوى... وجب علينا عندئذٍ أن نعرف العروبة كثقافة الشرق الوحيدة، وأن نشرع في إبراز أنواع هذه الثقافة بإعادة النظر فيما كانوا قد علمونا إياه تحت عنوان الشرق واليونان" ((ROSSI, op. cit. pp. 29, 32, (36, 40))

أما حول العرب وحضارات الغرب فإن روسي يؤكد أنها جميعها، بما فيها اليونانية والهيلينستية والرومانية والبيزنطية، هي انعكاس للحضارة العربية وانتماء لها. يقول: "إن الحضارة اليونانية لم تكن أبداً سوى شرفة أو ملحق لبناء العرب في الشرق". وإن "الثقافة العربية هي أم الثقافة الهيلينستية، والموحية بها، والتي صاغت وشكلت عقلها

وقوانينها". ويضيف: "ذلك أن الإرث الثقافي والعلمي والديني الجوهري قد زودنا العرب به. ينبغي إذاً أن لا نعكس الأدوار". ويوضح كيف أن المدنية الرومانية "هي نفسها مشربة بالتقاليد العربية"، مبيناً أن "حضور مهندسين معماريين عديدين ومعلمي بناء ومزيني ديكور سوريين إلى روما كان أمراً مؤكداً منذ وقت مبكر"، ومنهم أبولودور الدمشقي الذي بنى أروع أوابد روما وطبعها "بالسمة العربية" حسب تأكيد روسي(Ibid, pp. 33, 18, 58, 180, 195-196, 30 (41, 24,66, 193, 208, 38).)، ومنها البانتيون وأحد جسور الدانوب الذي ما زال يدعى بالجسر السوري، وكان من أروع مبدعي الهندسة العربية السورية التي كانت مصدر الروائع المعمارية لكثير من أوابد أوروبا (عفيف بهنسي: الشام والحضارة، ١٩٨٦، ص٧١–٧٣، وعدنان البني: أبولودور الدمشقي أعظم معمار في التاريخ القديم، دمشق، ١٩٩٠).

وحول الأباطرة العرب السوريين الذين حكموا روما، ومنهم سيبتيموس سيفيروس وفيليب العربي والإمبراطورات الأربع من حمص، أي جوليا دومنا، وجوليا ميزا، وجوليا سميا، وجوليا مامياء يؤكد روسي أنهم "قد وضعوا الإمبراطورية الرومانية تحت تأثير شمس حمص العربية" (ROSSI, op. cit., p. 212 (225)، ولمعرفة أوسع راجع جان بابليون: إمبراطورات سوريات، ترجمة يوسف شلب الشام، دمشق، ١٩٨٧). ويتحدث عن الإسهام الذي قدمته سوريا للثقافة الشاملة في العصر البيزنطي الذي حتى فن عمارته كان عربياً، وكيف أن سبعة بابوات منها على الأقل، وكانوا من العرب، قد حكموا الكنيسة الأولية فيما بين القرنين الثاني والثامن الميلاديين. بعد ذلك كلّه يتحدث روسي باسم الأوروبيين قائلاً: "نحن أبناء العروبة"(Ibid, pp. 229-235, 26, (242-248, 34)).

وتأكيداً للتأثير السوري في روما كان قول شاعرها جوفينال: "هاهو العاصي السوري يصب في نهر التيبر حاملاً لغته وعاداته"(Encyclopaedia Universalis, E. U. France, Paris, 1968). وجاء في ايمار واوبواية: "انتشر السوريون في كلّ قطر

وصقع، وحلوا تحت كلّ سماء"(إيمار وأوبوايه، روما وإمبراطوريتها، المجلد الثاني من سلسلة تاريخ الحضارات العام، ترجمة ف. داغر وف. أبو ريحان، ط٢، ص٣٧٢)، من خلال موقعهم المركزي في النظام العالمي العربي.

استمر هذا النظام السوري– العربي العالمي قوياً مهيمناً باستثناء فترة من الضعف مرّ بها في المدّة الممتدة بين القرن السادس وبداية القرن السابع الميلاديين، بسبب الصراع الكنسي والصراع الفارسي – البيزنطي على طرق التجارة الدولية. ولكن سرعان ما استعاد سيطرته العالمية في ظلّ الدولة العربية– الإسلامية، إذْ، كما يؤكد أحد الباحثين، شكّل العرب في ظلها: "إمبراطورية عظمى لم تبلغها أمم من بعدهم، وقدموا نموذجاً لنظام أحادي كان يتعرض لخروقات وتمزقات وغزوات وحروب إلا أنه كان قائماً بوجهيه السياسي– الاقتصادي والاجتماعي– الحضاري"(خليل أحمد خليل: "الخيار الوحدوي العربي في ظلّ النظام الدولي الجديد" (مجلة الوحدة، الرباط، العدد ٩٠، آذار ١٩٩٢، ص١٥٨). استمر هذا النظام العالمي السوري – العربي– الإسلامي بكلّ مساعي العولمة التمدينية في فعلها الإعماري الذي حمل إلى العالم كلّه جميع مستجدات عناصر حضارته العربية –الإسلامية، فضلاً عن معطيات حضارته القديمة، زراعة وصناعة وتجارة ووسائل نقل وريّ وأنشطة مصرفية، وعلوماً وفنوناً وآداباً وديانات، وقوانين ونظماً سياسية واقتصادية ونقابية وديموقراطية ومجتمعاً مدنياً وفلسفة وغيرها، والتي شكّلت أسس النهضة في الغرب ومعظم معطياتها.

كان من الطبيعي أن تستمر سوريا، وبمسماها بلاد الشام، نتيجة لتراكمات خبرتها العالمية ولاستمرارية تفوق قوتها الاقتصادية، في الهيمنة على المركز في هذا النظام العربي– الإسلامي العالمي. وكان من جملة ما قامت به سوريا– الشامية في بداية هذه العصور القيام بدور الوساطة الحضارية بين القديم والجديد، بين الشرق والغرب، على المستوى العالمي عموماً، وعلى المستوى العربي على وجه الخصوص، فكانت بمثابة الأم التي حرصت أن تزود أبناءها بأدوات القوة والتطور والتقدم والمعرفة

والوحدة ومستلزماتها كلها، ناقلة إلى العرب المعطيات الحضارية لكل من فروعهم إلى الآخر في تفاعلها مع خصوصية غيرهم من الشعوب والأمم شرقاً وغرباً، التي نقدر إسهاماتها جميعها في الحضارة الإنسانية.

واستطاع الشاميون أن يحتفظوا دوماً بموقعهم المهيمن في مركز النظام الرأسمالي الدولي العربي المذكور مع حلقات إخوانهم المصريين وإخوانهم العراقيين قبل الغزو المغولي، وكذلك إخوانهم من الجزيرة العربية والمغرب العربي، وذلك من خلال الخبرة التجارية للسريان بشكل خاص. "فعلى طرقات القوافل التي تبلغ من العمر آلاف السنين، وفي مرافئ البحر الأحمر والبحر المتوسط، والمحيط الهندي، وعلى (طرقات العطور) وعلى (طريق الحرير) شغل هؤلاء السريان أولى المحطات وأكثرها عراقة وثباتاً(بيغو ليفسكايا، ثقافة السريان...، ص٥٣)، والأمر نفسه بالنسبة إلى طريق التوابل(بيغو ليفسكايا، المرجع نفسه، ص٤٨).

ونشط العرب المسلمون، ومنهم الشاميون خصوصاً، "للقضاء على الصراعات الدولية التي كانت تهدد التجارة العالمية... وأوجدوا نظاماً جديداً موحداً في مجال العلاقات التجارية تخدمه طرق تجارية بحرية وبرية آمنة، ويدعمه نقد واحد مهيمن هو الدينار العربي الإسلامي الدمشقي، ولغة تجارية هي اللغة العربية"(محمد أحمد زيود: حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني وحتى نهاية العصر الفاطمي، دون مكان أو تاريخ، ص٤٧٩)، والتي أكد بوستل في القرن السادس عشر أنها كانت ما تزال "اللغة العالمية" التي "يستطيع بها أن يتصل بجميع أنحاء الكرة الأرضية"(توفيق سليمان، نقد النظرية السامية، الجزء الأول، ١٩٨٢، ص٣٥–٣٦، و(W. POSTEL: Les Origines des Langues, Paris, 1539). هذا، فضلاً عن أنّ العربية كانت بلهجتها السريانية لغة الوحدة الحضارية العالمية و"اللغة الدولية العالمية" في العصور القديمة، هو ما يفسر كونها الأكثر حضوراً بتأثيرها وبمفرداتها في لغات حضارات العالم القديم والوسيط جميعها، وفي لغات العالم اليوم كلها، وما يفسر بالتالي التشابه اللغوي القديم

بين الهند وأوروبا، وليس الفرضية العرقية الهندو . أوروبية – الآرية التي أسقطتها البحوث العلمية المتخصصة كلّها (Cf. A. MONTAGU and E. DARLING: Is that a Fact? New-York, p. 104-105; MEULEAU, op. cit., p.80.).

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *